وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

# مطبوعة بيداغوجية في مقياس التحولات السياسية

موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس تخصص دراسات سياسية مقارنة

إعداد الدكتور مهديد سعيد
أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية : 2025 /2026

# فهرس المحتويات

مقدمة..... 4
المحور الأول: ماهية التحول السياسي ..... 7
أولا: مفهوم التحول السياسي و الديمقراطي..... 7
ثانيا: مفهوم التحول السياسي:..... 12
ثالثا: مراحل التحول الديمقراطي..... 13
رابعا: أنماط التحول الديمقراطي..... 16
المحور الثاني: عوامل التحول الديمقراطي ..... 20
أولا: العوامل الداخلية ..... 20
ثانيا: العوامل الخارجية ..... 26
المحور الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي ..... 31
أولا: المدخل التحديثي ..... 31
ثانيا: المدخل البنيوي ..... 34
ثالثا: المدخل الانتقالي ..... 36
المحور الرابع : بيئة التحول الديمقراطي في تونس..... 40
اولا: الإطار القانوني والدستوري ..... 40
ثانيا: التعديل الدستور في عهد زين العابدين بن علي..... 48
ثالثا: عوامل تحول الديمقراطي في تونس ..... 54
رابعا: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس في مرحلة الثمانينات..... 63
المحور الخامس: مكتسبات الثورة التونسية و افاقها ..... 68

أولا: إعادة البناء المؤسسي بعد سقوط النظام في تونس 2010..... 68
ثانيا : معوقات و آفاق التحول الديمقراطي في تونس:..... 93
ثالثا: آفاق التحول الديمقراطي ..... 95
المحور السادس: التحولات السياسية العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ..... 97
أولا:الموقف الغربي من التحولات العربية ..... 98
ثانيا: الموقف الروسي والصيني: ..... 100
ثالثا: مواقف القوى الإقليمية..... 101
رابعا: النظام العربي ومعوقات التحول..... 102
المحور السابع: التحول الديمقراطي في إفريقيا بين النجاح، الاخفاق والتحدي..... 104
خاتمة..... 111

## مقدمة

تسعى العلوم السياسية، ضمن حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلى تمكين الطلبة من فهم الظواهر السياسية وتحليلها في سياقاتها المختلفة، من خلال دراسة المفاهيم والنظريات التي تفسّر طبيعة السلطة، وأنماط الحكم، وآليات التغيير السياسي داخل الدول والمجتمعات. ويأتي مقياس التحولات السياسية في هذا الإطار ليشكّل مدخلًا أساسيًا لفهم ديناميكيات التغير التي تعرفها الأنظمة السياسية المعاصرة.

ويهدف هذا المقياس إلى تعريف طلبة السنة الثالثة ليسانس – تخصص دراسات سياسية مقارنة – بأهم المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي، مثل الانتقال السياسي، والانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي، وأزمات الشرعية، وتحولات النظم السياسية. كما يركّز على تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في مسارات التحول، ودور الفاعلين السياسيين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجيه هذه المسارات.

وتكتسب دراسة التحولات السياسية أهمية خاصة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات متسارعة، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، حيث أدّت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، إلى جانب تأثير العولمة والتفاعلات الدولية، إلى إعادة تشكيل البنى السياسية وأنماط الحكم. ويسمح هذا المقياس للطلبة بفهم أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب السياسية المختلفة، من خلال اعتماد المنهج المقارن كأداة تحليلية أساسية.

كما يُعدّ هذا المقياس مجالًا معرفيًا متداخلًا يستدعي الاستعانة بعدة حقول علمية مساندة، كعلم السياسة المقارن، والتاريخ السياسي، وعلم الاجتماع السياسي، والاقتصاد السياسي، بما يساهم في بناء رؤية تحليلية شاملة للتحولات السياسية. ويسعى المقياس إلى تنمية قدرات الطلبة النقدية والمنهجية، وتمكينهم من تحليل التجارب السياسية المختلفة وفهم مآلات التحول والاستقرار السياسي.

وفي هذا السياق، تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي مبسّط لمقياس التحولات السياسية، بما يتلاءم مع المستوى البيداغوجي لطلبة السنة الثالثة

ليسانس تخصص دراسات سياسية مقارنة، ويساعدهم على استيعاب التحولات السياسية المعاصرة وفهم انعكاساتها على الواقعين الوطني والدولي.

## المحور الأول: ماهية التحول السياسي

يعد موضوع التحول السياسي من المفاهيم الحديثة التي لقت اهتماما كبيرا من الباحثين لتحديد طبيعة هذا التحول، عوامله، مراحله، آثاره ونتائجه، وقد شهدت المنطقة العربية موجة من الثورات، تحت عنوان ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتي عرفت باسم ثورات الربيع العربي، حيث بدأت بتونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا، وصحبها مسيرات ومظاهرات في دول عربية تنديدا بغياب الديمقراطية وإحداث تغيرات سياسية.

### أولا: مفهوم التحول السياسي و الديمقراطي

#### 1/ في الفكر الغربي

عرف العالم السياسي الأمريكي فيليب شميتر التحول الديمقراطي انه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات للتحول من نظام غير الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي[1].

ويعرف هابوتيل هاثبجتون التحول الديمقراطي على أنه مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، تحدث في فترة زمنية

[1] _ بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008 ، ص 29

محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد من خلال الفترة الزمنية.[1]

وفي تعريف آخر له: "هو عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو أعدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول إلى نظام سياسي مفتوح".[2]

كما تشير تحليلات صامويل هنتجتون إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي في العالم واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية التي ظلت مفهوما غامضا بالرغم من تصاعد أهميتها وما تعكسه من مطالب وتفضيلات للرأي العام[3].

ويعرفه تشارلز اندريان التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم "وأسلوب صنع السياسة العامة الذي يتبناه النظام السياسي ويسميه التغيير بين النظم وعليه

[1] _ بوحنية قوي و(آخرون)،**الانتخابات والتحول الديمقراطي**.عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011 ، ص 213

[2] _ Samuel Huntington, traduit par: Fancaise burgeess. Troisiéme vague: **les democration de la fin xxSiecle** (Paris: édition nouveau).1996,p 121

[3] _ عبد الغفار شاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004 ص 19

التحول الديمقراطي يعني التغيرات العميقة في الأبعاد الأساسية للنظام، البعد الثقافي البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.[1]

ويعرفه هيريمت بأنه: "عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل، فهي تمثل الفترة المتغيرة من الوقت التي تنقضي بين سقوط نظام واللحظة التي يصير فيها النظام الذي يحل محله مسيطر تماما وهو النظام الديمقراطي، وهي تنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية والدستور وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون على الاعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش ومؤسسات أخرى، مما يجعل من الممكن انتقال السلطة بالوسائل السلمية على الأقل من حيث المبدأ.[2]

**2 /التحول الديمقراطي من المنظور العربي:**

عرف المفكر العربي المغربي "محمد عابد الجابري"التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا

[1] _ بوحنية قوي و(آخرون)، مرجع سابق، ص 213

[2] _ جي هيرميت، **هل هو عمر الديمقراطية؟**. ترجمة: سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية القاهرة: مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد 128 ، 1991 . ص 9

يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دول يقوم فيها كيان على ثلاث أركان:

*حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرغ عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.

*دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدينة تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والديني والحزبي.

*تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية ومدينة تعلو على الأفراد وذلك على أساس الأفراد وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية[1]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف شامل للتحول الديمقراطي: "هو حركة من نظام غير ديمقراطي إلى نظام منتهج للديمقراطية، وهو مجموعة المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوى بحيث يتضاء لنصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة وقبول الجدل السياسي[2]

[1] _ محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**. بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994 .ص 86
[2] _ محمد نصر مهنا، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2005 ، ص 442

إذن فالتحول الديمقراطي يعني عملية يتم فيها حل أزمة المشاركة وأزمة الشرعية، الهوية، التنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا العلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.[1]

من خلال ما سبق نستنتج سمات التحول الديمقراطي:

-عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحولات الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية الاجتماعية والاقتصادية.

-عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.[2]

[1] _ إلهام نايت سعدي، **طبيعة عملية التحول الديمقراطي في: كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر** ، 2005 . ص 79

[2] _ عطاء الله سمية، **دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وارساء الحكم الراشد، "نموذج الجزائر"**.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، بسكرة: 2013 ، ص 19

## ثانيا: مفهوم التحول السياسي:

**يمكن تعريف التحول السياسي وفق مجموعتين:**

### 1 /التحول السياسي كأسلوب:

يعني الانتقال من موضع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات.[1]

### 2 /التحول السياسي كعملية:

تركز هذه المجموعة على الطريقة أو الكيفية التي تتم من خلالها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثروة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال أحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.[2]

[1] _ محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز الوحدات العربية، 2000 ، ص 1997

[2] _ بلخيرة محمد، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية**. رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية جامعة، الجزائر: 2003-2004، ص 2

وهو عملية محكومة من أعلى من خلال زيادة مساهمة الحريات المسموح بها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، وإجراء حرة نزيهة لبعض القيادات، وتتضمن تنازلات مختارة من قبل النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية لكن مع الإبقاء على السمات العامة للنظام السلطوي على حالها، كما أن الفئة الحاكمة تستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته، وتعيد سيطرتها من جديد[1]

## ثالثا: مراحل التحول الديمقراطي

### 1-مرحلة اتخاذ القرار:

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع من خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول الديمقراطي وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[2]

[1] _ Linz.Juan and Stepan**, Problem ofdemocratic transition and consolidation: Southern Europe, South America and post – communist Europe**. Op.cit.p. 33

[2] _ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003**، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات، السياسية،2003

ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام التسلطي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون إحداث أي تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير انقلابات ومؤامرات، ويحدث هذا الصراع في ظل الشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني نظام ديمقراطي مقابل تقديم مساعدات دولية.[1]

**2-أخذ القرار بالتحول أو إقامة نظام ديمقراطي:**

أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار من طرف الذين يهمهم التحول لقيام التحول الديمقراطي وتتوحد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الجديد مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق، كما يتم وضع مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.

[1] _ شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**.مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 ، ص 12

### 3-الترسيخ الديمقراطي:

يعرف "جون ليتز" مرحلة الرسوخ الديمقراطي أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب والجماعات المصلحية أو أي قوة أو منظمات بعدم وجود بديل عن عمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ببساطة بديل عن عمليات الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة"[1]

### 4-النضج الديمقراطي:

تعتب أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالواقع من الكفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال العمليتين المستقلتين ومترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وفي الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية التقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى

[1] _ ابتسام هلى مصطفى، **التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام 1990-2004**، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2007 : ص31

الآليات والسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة.[1]

## رابعا: أنماط التحول الديمقراطي

يحدد صامويل هنجتون في سياق التحول الديمقراطي أربعة أنماط رئيسية:

### 1-نمط التحول:

حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على النظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي

### 2-نمط التحول الإحلالي:

يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة وعادة ما يكون الهدف من هذا التحول حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد

[1] _ Huntington, Samuel. **The third ware democratistion in the late tzentiethGentury**. (Norman London: university of Oklahoma Press, 1991. P.120.

مصالح هذه النخب لأنه إذ لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتفويضه.

### 3-نمط الإحلال:

تحدث فيه عملية التحول نتيجة الضغوطات الشعبية، ويسبب وجود أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية، وهو ما يطلق عليه الانتقال من الأسفل وبالتحول من خلال الشعب.[1]

إذن في هذا النمط يفرض الشعب التحول الديمقراطي على السلطة نتيجة تدهور وضع أو ضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعبر عن رفضه لها بالعنف والاحتجاجات ولامتصاص هذا الغضب الشعبي واحتواء الوضع تضع السلطة مجموعة من الإجراءات الإصلاحية كما يمكن الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية الغاضبة قد تنجح في إقصاء قيادة تحظى بالقبول والشرعية على غرار

[1] _ قطاف تمام أسماء: **دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا**، مذكرة مقدمة لاستكمل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 ، ص 55 54

ما شهدته الفلبين التي اجبر فيها "جوزيف استراد" على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة.

**4-نمط التدخل الأجنبي:**

التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أجنبية فإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فإن نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوي ومؤثر في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هاييتي وبنما والصومال، خلال التسعينيات القرن 20 وفي العراق.

بالتطبيق على الدول المغاربية نجد أن كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار فوقي مما أدى إلى إصابتها بعلل ومشاكل كثيرة، وذلك لكون القرارات التي اتخذت بشأن تبني التحول الديمقراطي كانت كاستجابة ورد فعل للضغوط التي شهدتها النظم السياسية المغاربية وخوفا من انفجارها، ولم تكن هذه الانفتاحات نتيجة قناعة ذاتية راسخة بأهمية الديمقراطية كوسيلة لإدارة المجتمعات.[1]

[1]_ شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 27

يمكن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية ومؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي سواء في الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب. وهكذا أضحت التحولات نحو الديمقراطية.[1]

[1] _ شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**. عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية 2003 ، ص 36

## المحور الثاني: عوامل التحول الديمقراطي

### أولا: العوامل الداخلية

**1/ التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية:**

من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد على اتخاذ القرار في ذلك من حيث إمكانية فشل أو نجاح عملية التحول حيث انه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة حيث يتسنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسية في عملية صنع القرار[1].

والقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدرة والجرأة على تفعيل وترسيخ عملية التحول الديمقراطي مما يوصلها إلى السلطة.[2]

تلعب القيادة السياسية دورا هاما وحيويا في إقامة الديمقراطية فالقيادة السياسية تبادر باتخاذ القرار للتحول الديمقراطي على أثر دوافع متنوعة قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية العملية لان تمسكها بالسلطة يؤدي إلى تكاليف مرتفعة أو اهتزاز، وتدري شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب

[1] _ محمد مختار قنديل، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة**. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2012 ، ص 87

[2] _ الهام نايت سعيدي، مرجع سابق، ص 80

شعبه. ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم احتياجات العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم.[1]

لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة والتوقيت والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية والبدء بعملية التحول الديمقراطي إلى جانب توفير عوامل أخرى تتمثل في تنامي دور الطبقة الوسطى وتنامي مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات[2].

**2 /مرحلة انهيار شرعية النظام السلطوي:**

في هذه المرحلة يفقد النظام شرعية، ولا شك أن أحد العوامل الأساسية لانهيار النظام السياسي هو استفادته من الغرض الذي انشأ من أجله وأيضا التغيير في القيم المجتمعية إذ يصبح المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي.

إن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات.[3]

[1] _ بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 36

[2] _ فايز ربيع، **الديمقراطية بين التأميل الفكري والمقاربة السياسية**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004 ، ص 180

[3] _ محمد عسال وايمان بومزبر، **مراحل التحول الديمقراطي**، **Read30.amuntada.com**

فأي نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية مما يؤدي إلى المعاناة من مشكلة فقدان الكفاءة والانجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هنالك حل واحد يتمثل في انتهاج الديمقراطية فالشرعية تمثل ضمان استقرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستيلاء، فيرى العالم الألماني "ماكس فيبر" أن نظام الحكم يكون شرعيا عند "الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذالك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة وتقوم علاقة الحاكم بالمحكوم على التفاعل وتبادل الرأي، فالمحكوم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم.[1] وإذ فقدت الشرعية في الحكم ولم يستطع النظام التغلغل في كل شبر في أنحاء البلاد ولا يصبح يمثل انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع، فقدرات النظام تعني وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات ومدى قدرته للاستجابة لهذه المدخلات.[2]

[1] _ علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**. بيروت: محد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007 ، ص 101

[2] _ علي خليفة الكواري و(آخرون)، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2012 ، ص.130

## 3 /العوامل الإقتصادية:

إن عملية التحول الديمقراطي في سيرورتها العامة تؤثر وتتأثر في الأوضاع الاقتصادية ويبرز دور هذه الأخيرة كمحدد جوهري للتغيير السياسي، ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية.

تتضمن ارتفاع الدخول وتحقيق الأمان الاقتصادية وتبني سياسات إصلاحية في الجوانب المالية والضريبية والجمركية تعد العوامل الاقتصادية من العوامل التي تؤثر على شرعية الأنظمة التسلطية، ففي حال تردي الأوضاع الاقتصادية تهتز شرعية النظام السياسي، نتيجة لنوع من الغضب العام الذي يسود المجتمع.[1]

حيث تعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة إلزامية شديدة الترابط إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما يرى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو من يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توصيف الموارد. ولعل تردي الأوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية – منها أنظمة حكم عربية - كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية وظهر ذلك جليا في الكثير من الانتفاضات والمظاهرات التي شهدتها تلك الدول.[2]

[1] _ محمد مختار قنديل، مرجع سابق، ص 89

[2] _ مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية. دراسة حالة الجزائر 1988-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009 ، ص 33

## 4 /فعالية المجتمع المدني:

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واضحة ومنطقية، في الديمقراطية مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساتها للإدارة السلمية لعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فأن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية.[1]

ويتمثل دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي من خلال:

1-نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجمهور

2-توعية المجتمع بأفراده، وتشكيلاته المحلية، وأطره النقابية والجماهرية والحزبية، بمزايا نظام الحكم الديمقراطي، ومخاطر البدائل على مستقبل الدولة، والنسيج والأمن الاجتماعيين فيها، وحتى كافة التشكيلات والأطر المحلية والنقابية عل إجراء انتخابات دورية لانتخاب مؤسساتها القيادية. وفي هذا الإطار يتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تبدأ بنفسها في التشريع لتقاليد وممارسات الديمقراطية في داخلها، وتقدم نموذجا يحتذى به في هذا المجال.

[1] _ سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.القاهرة**: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 ص 18

3-نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، والتعددية السياسية والحزبية وأهمية التداول السلمي على السلطة، ومفاهيمها ومبادئها، وتأهيلها في الثقافة المحلية.

4-فضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة، كظواهر الفساد الإداري والمالي، والتعدي على الحريات العامة، والمحسوبية، والانحياز الحزبي.

5-العمل على إلغاء ثقافة الإقصاء ونفي الآخر، وتعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا للوطن.

6-القيام بالدور الرقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد وتدريب المرشحين على قواعد الممارسة الديمقراطية وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة.

7-تنظيم حملات الضغط في مواجهة انتهاكات السلطة، وتشكيل الإئتلافات في حالات محددة كإعلان حالات الطوارئ، أو محاولات المساس بالدستور والقوانين أو حملات الاعتقال التعسفي.[1]

على هذا النحو يساهم المجتمع المدني في عملية تحقيق الديمقراطية من خلال السعي للحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح

[1] _ بهاء الدين محمد، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي**.مجلة الحوار المتمدن، العدد 3425، 2011، ص 20

لتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل ونشر المعلومات، والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية.[1]

مما سبق نستنتج أن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة وثيقة، فلا يمكن إيجاد مجتمع مدني الأمن خلال تكريس الديمقراطية، ويتطلب توسيع نطاق الديمقراطية، تحديد المجتمع المدني وتوسيع نطاقه وتفعيله بوصفه البنية التحتية للحياة السياسية.[2]

### ثانيا: العوامل الخارجية

**1 .النظام الدولي الجديد:**

لقد شهدت البيئة الدولية تغييرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

وهذه الثورة كما وصفها البعض، أدت تدعيم الاتجاه نحو التغير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي مع اختلاف في الدرجات، إن تلك التغيرات التي حدثت في

[1] _ متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص 29
[2] _ محمد عثمان الخشت، **المجتمع المدني**.القاهرة: دار الأمل للطباعة والنشر، 2004 ، ص 93

الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية. حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.[1]

لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسة شرطية التي تهدف إلى الربط بين أداة الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجية والأخذ باقتصاد السوق، وقد تعدت الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروطية السياسية لنشر الديمقراطية الى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات.

وفي هذا السياق يتضح دور الاتحاد الأوربي في عملية التحول الديمقراطي من خلال رغبة العديد من الدول الانضمام إليه ومشاركة أعضائه المستوى المعيشي الذي يعيشونه، حيث تؤدي العضوية فيه إلى التمتع بالعديد من الامتيازات الاقتصادية وتحول دون ارتداد هذه الدول إلى النظام السلطوي، لذا أصبح على الدول التي ترغب في الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي سواء للاستفادة من الاستفادة كالمغرب أو الانضمام إلى التكتلات مثل تركيا.

[1] _ كيوان أمين، عوامل التحول الديمقراطي: www.alanaba.com،

لقد أصبحت المنظومة الديمقراطية الدولية تتريث في دعم التحول الديمقراطي في النظم التسلطية من خلال استخدام أسلوب إصلاحها أو تعديل أسلوب عملها، حق تضمن استمرار سيطرتها على الأوضاع من جهة والحيلولة دون تعزيز إقدام الحركات المعادية للغرب في الفضاءات السياسية الديمقراطية الجديدة من جهة ثانية[1].

## 2 .دور القوى الخارجية في دعم الديمقراطية:

يمكن القول أن الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائلة ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الدول الأخرى، سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق.[2]

وهكذا أصبحت التحولات نحو السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة، ولعل هذا ما عبر عنه مستشار الأمن القومي "انديك" في حديثه متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة الشرق.

[1] _ الأنباري شاكر، نحو مزيد من الديمقراطية، www.elghad.To

[2] _ رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**.الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006 ، ص 186

الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية والديمقراطية واقتصاد السوق إذا كان بوسعهم فعل ذلك.

ولا يقف دور الأطراف الخارجية على حد المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول الديمقراطي.[1]

**3 .العدوى أو الانتشار أو المحاكاة:**

يقصد بتأثير العرض العلمي أو العدوى أو الانتشار أو المحاكاة اقتداء دولة بدولة أخرى حصل فيها تحول ديمقراطي ناجح، وذلك إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة واعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها، أو لأن الدولية التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثلا سياسيا وثقافيا يقتدى به[2].

ولعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة (التحول الديمقراطي) شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد كلما تدحرجت، وربما العامل الحاسم الذي ساهم في عملية التحول الديمقراطي هو التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية والقنوات التلفزيونية والقنوات الإذاعية، وسهولة التقاطها أو الاطلاع عليها، وبالتالي سهولة انتشار

[1] _ هشام إبراهيم، آليات وعوامل التحول الديمقراطي. من الموقع http/www.nahar.com
[2] _ شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 24

المعلومات عبر الحدود مهما كانت الرقابة والقيود، وهذا ما يجعل احتكار الدولة للمعلومات يتراجع بشكل تدريجي، ومن ثم حولت صورة الثورة الديمقراطية العالمية إلى واقع في أذهان القادة السياسيين والمثقفين في معظم دول العالم، وأتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان، سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام مما يتيح فرصة للرأي العام للإحاطة بما يجري من أحداث.[1]

[1] _ أسامة معقابي، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس 1987-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص 49

## المحور الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

### أولا: المدخل التحديثي

يعتبر دانييل لينر أول من طور نظرية التحديث في دراسته لدور الإعلام في التنمية. واعتبر أن المجتمعات الحديثة هي التي تضم أفراد مثقفين، يقطنون مساكن حضرية وفي وضع جيد بالنظر إلى دخلهم المرتفع.

وقد ربطت الأعمال التالية الاقتصاديين أمثال روستو، كيزنيتس بين التحديث والتنمية الاقتصادية مؤكدين على أهمية التغير الهيكلي خلال الربط بين ارتفاع الدخل الفردي وتراجع الاقتصاد الزراعي مقابل تطور الصناعة الحضرية[1]، كما يذهب ليبيس إلى أنه إذا كان المجتمع المتقدم هو الذي يستطيع أن يخلو الموقف من خلال أن يشارك عدد كبير من جماهير السكان في الممارسة السياسية.

لقد بذلت العديد من الجهود لتأسيس اقتراب يقوم على افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي ذي المعنى الاقتصادي والتحول الديمقراطي، بحيث أن أحداث

[1] _ بشير مغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات، http//www.hewaraat.com/Forum/

إصلاح هيكلي في بنية الاقتصاد بالتحول نحو اقتصاديات السوق[1]. وعليه ينظر هذا التيار للتنمية على أنها عامل تساعد قيام الديمقراطية نظرا لما يلي:

*إن التنمية الاقتصادية تقود إلى تغيير في القيم المجتمعية بما يخدم توجهها للإنتاج الديمقراطي .

*إن التنمية توفر القدرة على قيام نظرة تعلمية شاملة ومتطورة وهو ما بذل في تعميق الوعي لدى المواطنين وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والإعلان والعقلانية وهي قيم لا غنى عنها لأي ممارسة ديمقراطية.

*إن التنمية الاقتصادية تساهم في زيادة دخل الفرد، بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين ويساعد في الحد من الصراعات الاجتماعية، ويمكن المواطن المجتمع من تكريس وقت أطول لبلورة مواقف سياسية تجعلهم ينخرطون في الشأن العام.

*إن التنمية وما توفره من أموال مرتفعة، تساعد الطبقة الوسطى على التفرغ للمشاركة في الشأن العام، والحضور القوي للطبقة الوسطى ويضفي بدوره طابعا وسطيا على التنافس السياسي ويبعد الحياة السياسية التطرف والعنف[1]

[1] _ أحمد زايد، علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية. القاهرة: مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 ، ص 130

*وذهب كل من صامويل هانتجتون و جوان نيلسون إلى القول: "يوجد علاقة سببية بين التحديث والتطور الاقتصادي وبين المشاركة السياسية.

كما توفر التنمية الاقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية، كاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي وهي:

-ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية.

-تمايز البنى والوظائف السياسية.

-تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع.

-إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.[2]

-وذهب آخرون إلى مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية أمثال سيغل و هالبرين على أساس أن الميزة التنموية تحقق الديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة، وتضمن خضوع الحاكمين للمساءلة وتفرض وضع السياسيات العامة بما يتماشى والمصلحة العامة والتأييد الشعبي وغيرها من الشروط التي تتطلبها عملية الدمقرطة.[3]

---

[1] _ ديدي ولد السالط، الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة.المستقبل العربي، عدد 356، 2008، ص 26

[2] _ نبيل كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، دامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2008، ص 37

[3] _ رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمراجعة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي.المستقبل العربي، عدد 335، 2006، ص 85

وعموما تحاول المؤسسة التحديثية التأكيد على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وإن ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد، وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي، واستخدام أدوات الاتصال والنقل الحديثة وغيرها من شأنه المساعدة على ولادة الديمقراطية وتعزيزها، وبالرغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة.[1]

**ثانيا: المدخل البنيوي**

يركز أصحاب هذا الاتجاه على تحليل ودراسة عمليات التغيير الطويلة المدى للتشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية، وفي إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، وبخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، أي دراسة طبيعة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحيين والبرجوازية والدولة وكيفية تغيير هذه العلاقة وفقا لحركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.

[1] _ إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 ، ص 54

فحسب هذه المدرسة يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناءا على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى، وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.[1]

ويشتد الافتراض السياسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة الاقتصادية الاجتماعية، سياسية ويضع قيود و يوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، وقد تقود علاقات وتفاعلات البنى والقوة إلى مسارات سياسية أخرى.

لقد استندت الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي إلى دراسة "بارنجتونمور" والتي تمحورت حول تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة "مسار الديمقراطية الليبرالية" عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا "مسار الفاشية" عن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين "مسار

[1] _ محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة العامة قضايا منهدية ومداخل نظرية. بنغازي: منشورات جامعة فاريونس 1998 ، ص 280

الثورة الشيوعية" خلال عملية التحول التاريخي.[1] ومن أهم رواد هذا الاتجاه "برنجتو نمور"، "ديتريك"، "شماير"

حاول "ديتريك وروشماير" تلافي عدم اهتمام مور الكبير بدور العلاقات والتفاعلات الدولية، وتأثيرات نمو الطبقة العاملة في تحليلاتهم، كما أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقية، وأن مقاومة عملية الدمقرطة أو الدفع بها إلى الأمام يكون بحسب الديناميكيات المتغيرة للقوى الطبقية التي تتميز فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها.

فكما تعمل التحالفات الطبقية على تدعيم أو عرقلة عملية الدمقرطة وتعزز فرص التحول حينما لا تكون الدولة قوية أو ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية.[2]

### ثالثا: المدخل الانتقالي

أشار الباحث السياسي "دانكورت روستو" أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية وهي قليلة إلى أن تقود المجتمع السياسي، إلى ترسيخ الديمقراطية، وهذا إذا استطاعت أن تقوم بتحديد الفاعلين الديمقراطيين وإعطاء أولوية استراتيجية تضمن عدم عودة الحكم التسلطي على أي استراتيجيات أخرى بما في ذلك التنافس فيما بينها.[3]

[1] _ عبد الرحمن احمد بوخرس، من قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا.السودان: مطابع شركة السودان للعملة الموحدة، 2007 ، ص 145
[2] _ محسن المحسن، المداخل النظرية المركزة على التحول الديمقراطي، www.alkhbar.com
[3] _ عبد الغفار شاد القصبي، مرجع سابق، ص 83

وحدد دانكورت روستو أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان خلال عملية الدمقرطة:

1-مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية من خلال بدأ نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.

2-مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي جديد يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.

3-مرحلة القرار:

أو اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها الانتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطي عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير محسوم التواصل على مستويات أو حلول وسطى وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية

4-وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التواصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناجحا

عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.[1]

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال "أودنيل" و"شين" و "جوان لينز" الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح وتخفيف القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية والتي لا تؤدي بالضرورة إلى تخفيف الديمقراطية، حيث تراخي قبضة النظام التسلطي وتسارع فئات سياسية متعددة بالانخراط الفاعل والقوي في عملية المواجهة التاريخية بين نظام الحكم القوي وقوى المعارضة من شأنه التأثير على مسار نواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، مادام الأمر متوقف على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين معتدلي ومتشددي القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم والمعارضة. فالتحول الديمقراطي قد يكون عندما يتم التحالف بين متنوري السلطة والمعتدلين من قوى المعارضة ويلعب الملتزمون بالديمقراطية أيضا دورا حاسما في قيادة المجتمع السياسي وترسيخ الديمقراطية إذا استطاعوا تجسيد ومقاومة أصحاب النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي. وخاصة حسن استغلال فرصة التوجه

[1] _ محمد ياقوت، المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، http//jornalarab./38123.arbe

العالمي المساند لنظام حكم الديمقراطية ورغبة أغلبية المواطنين في عدم عودة النظام التسلطي من جديد.[1]

ومنه فإن تفسيرات المدخل البنيوي تختلف عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي التي تعود لفكرة "بنى القوة والسلطة المتغيرة" وليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى، هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع، وتقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة رؤاهم. عادة ما تكون هذه البنى هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معا. ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتها فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة الاقتصادية.

والاجتماعية والسياسية قد تدفع نحو أحد اتجاهين: إما أن تقود إلى الديمقراطية الليبرالية، أو إلى مسارات سياسية أخرى.

[1] _ Philip.c.CHmitter, **« More liberal, preliberal »,** journal of democracy.N°1.1995. p 16.

## المحور الرابع : بيئة التحول الديمقراطي في تونس

في هذا المحور سوف نتطرق إلى طبيعة النظام السياسي في تونس في فترة ما بعد الاستقلال و بداية حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة والقوانين التي سنها في أول دستور وأيضا التعديلات الدستورية التي قام بها الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في شتى المجالات ونقوم أيضا بدارسة عوامل التحول الديمقراطي على المستويين الداخلي و الخارجي في مرحلة الثمانيات و في مرحلة ما بعد الثمانيات.

### اولا: الإطار القانوني والدستوري

*** النظام السياسي في تونس (عهد بورقيبة)**

قرر المجلس التأسيسي التونسي في 1957/07/25 إلغاء الملكية بالإجماع وإعلان الجمهورية وقد جاء إعلان الجمهورية بعد عام ونصف من إعلان الاستقلال، لتتكرس هيمنة الزعيم الحبيب بورقيبة وحزبه – الحزب الحر الدستوري الجديد - على الحياة السياسية وأركان الدولة.

تم اختيار الحبيب بورقيبة كأول رئيس للجمهورية التونسية بعد الغاء الملكية وإعلان الجمهورية في 25 يوليو1957 ، وذلك بعد خلع الملك محمد الأمين[1]

[1] _ راغب السرجاني، مرجع سابق، ص ص 35

عند تولي الحبيب بورقيبة زمام الحكم أصر على طمس الهوية العربية التونسية وقهر الإسلام عن طريق مجموعة من القوانين رغم مخالفتها للدين الإسلامي:

*اعتبار تعدد الزوجات ممنوعا وكل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وغرامة مالية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك.

سنت الحكومة التونسية في 4 مارس 1958 قانونا يجيز التبني مادام المتبني شخصا رشيدا ذكرا أو أنثى.

*إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء التونسي الرائد الرسمي للجمهورية التونسية العدد 77 .

*إغلاق جامع الزيتونة الأعظم "وهو أعرق جامعة إسلامية" وحظر التعليم الشرعي فيه بموجب أمر عام 1961

*حل كافة الأوقاف و الاحباس الشرعية الموقوفة على جامع الزيتونة وصلاته وعلمائه وعلى غيره من المساجد والمؤسسات الخيرية الأهلية، بل القيام بتحويل بعض المساجد الصغيرة إلى مستودعات ومخازن.

*ولعل أخطر ما فعله بورقيبة هو تصريحه في مؤتمر عام 1974 بأن القرآن الكريم متناقض ومشتمل على بعض الخرافات[1]

أما عن الإنجازات التي قام بها الرئيس حبيب بورقيبة في الجانب السياسي و هي :

1-في 25 جويلية 1957 تم إلغاء النظام الملكي و إعلان الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة.

في 1 جوان 1959 بقصر باردو تم الإعلان عن إصدار دستور الجمهورية التونسية المستقلة و الذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم "الحزب الحر الدستوري الجديد" وقد تضمن هذا الدستور قواعد ارساء النظام السياسي التونسي اذ تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات سياسية وهي:

*السلطة التشريعية: تتمثل في المجلس الوطني المنتخب لمدة 5 سنوات و يحتوي على أربعة لجان و لقد تضمن الدستور طرق عمل و إختصاصات هذه السلطة في مجموع من المواد و هي محصورة ما بين المادة 18 إلى غاية المادة 36.[1]

[1] _ محمد مصطفى الزمزمي، تونس الاسلام الجريح. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2006 ، ص 38

*السلطة التنفذية: تمارس من قبل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالموازات مع انتخاب المجلس الوطني انتخابا حرا ومباشر وسري أما الحكومة فهي مؤسسة مستقلة عن رئيس الجمهورية وهذا الاخير يقوم بتعيين أعضاء الحكومة[2].

السلطة القضائية: ولها ازدواجية المهام: اعداد القانون ومراقبة تطبيقه، ولقد جاءت الاحكام الخاصة بتنظيم السلطة القضائية في المواد 64-65-66 من الدستور .

كما يتضمن النظام السياسي مجموعة أخرى من المؤسسات السياسية والاقتصادية وهي المحكمة العليا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجماعات المحلية، المجلس الدستوري.

3-كما تم اقرار مجموعة من الاحكام العامة والمواد التي تضمن وتنظم حقوق الافراد مثلما جاء في المادة الثامنة الخاصة بحرية التعبير والصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات والنقابات... إضافة إلى مجموعة أخرى من الحقوق في المواد 9-11.

[1]_ Publication du sécrétrait d'etat a l'information**, tunisie en berf, tunisie** : Société d'art graphique 1975,p : 7.

[2] _ الصافي سعيد، "بورقيبة" سيرة شبه محرمة. قراءة سوسيولوجية في التاريخ التونسي من الموقع، Manifest.univ.ougla.dz

تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية: إن بورقيبة كان قد حدد أولويات حقوقها على مستوى العائلة بإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة وخلق المساواة بينهما على المستوى الاجتماعي ، ثم انتقل بعد ذلك بالتدريج إلى المستوى السياسي، حيث بعدما كانت المرأة التونسية مقصاة من الانتخاب، إذ يحدد قانون الانتخاب الشروط التالية:

*يعتبر كتونسيين ناخبين الذكور والبالغ عمرهم 21 سنة شمسية.... لكن بعد الاستقلال منحت للنساء حق التصويت والترشح منذ عام 1957 عند تنظيم أول انتخابات بلدية، وقد تعززت وضعية المرأة التونسية،أكثر بعد إصدار الدستور التونسي عام 1959.[1]

5-في افريل 1981 أعلن الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أي قوى خارجية سواء على المستوى الايديولوجي أو المادي، بالإضافة إلى ذلك فقد وضع بورقيبة شرطا آخر هو ضرورة حصول الحزب على

[1] _ جميل مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية، (دراسة حالة: مصر، سوريا، تونس).لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص 123

5 % على الأقل من الأصوات الانتخابية التشريعية المقرر إجراؤها في 1981 و لقد كان من شأن تلك الشروط خاصة الأخيرة منها تفريغ تلك الخطوة ( التعددية) من محتواها حيث ادى ذلك إلى إقصاء الأحزاب المشاركة في الإنتخابات ( حركة الإشتراكيين الديمقراطيين ، حركة الوحدة الشعبية ، الحزب الشيوعي التونسي)، أي لم تحصل أي من تلك الأحزاب على النسبة المطلوبة في حين فاز الحزب الاشتراكي الدستوري على نسبة 94,6 % من اجمالي الأصوات الانتخابية وهو ما أهله للحصول على إجمالي مقاعد البرلمان بالائتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وبذلك لم تتحصل أحزاب المعارضة على الاعتراف الحكومي.

6- % وفي إطار الإصلاح السياسي دائما فقد قدم بورقيبة على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتحديد 75 من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري.[1]

[1] _ أحمد منيسي وآخرون، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس. مصر: دار القلم للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 175

*** طبيعة الدولة التونسية**

إن الدولة مثلما عرفها كاول ماركس: (هي هيئة للسيادة الطبقية، هيئة الإضطهاد طبقة من قبل طبقة 1987 ، بهيمنة الدولة الممثلة في شخص - أخرى). وفي تونس قد تميزت الفترة ما بين عامي 1956 الرئيس بورقيبة وخلفائه من البوجوازية الوطنية واللبرالية الأجنبية على المجتمع السياسين وعليه فإن الشكل الديكتاتوري للدولة التونسية مرتبط ارتباطا وثيقا بطبعة الطبقة المهيمنة على المجتمع، فالبرجوازية الكبير العلمية الإمبريالية تلجأ لهذا الشكل (الدكتاتوري) بهدف صيانة مصالحها ومصالح الاحتكارات الامبريالية واستغلال الطبقات الكادحة ن وقد كرست ذلك في سياستها الداخلية والخارجية.

وعليه فقد تطلب بناء الدولة الحديثة وفق النمط البورقيبي في البداية إلى تكميم فم المجتمع بصفة عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة متجاهلا كل الأطراف السياسية وهذا من الاعتقاد السائد لدى بورقيبة بأنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة خاصة بعد الصراع الدموي بين أنصار الأمانة العامة وجماعة الديوان السياسي والذي أفرز فوز الجناح البورقيبي ثم وجد هذا الأخير مبررا

لبسط نفوذه وشرعيته على كل البلاد وبالتالي القضاء على التعددية السياسية وتبني تجربة الحزب الواحد حيث تم وضع الأسس الأحادية الحزبية في مؤتمر بنزرت 1964.[1]

ورغم رفعه شعار الاشتراكية نمن خلال تحول الحزب الدستوري إلى الحزب الاشتراكي الدستوري فإن الحزب الحاكم ظل محتفظا بمبدأ الاحادية الحزبية وتدرج شيئا فشيئا إلى التوحيد بين النظام السياسي (الحزب) والرئيس، لكن وبعد مرور ما يقارب 13 سنة إضطر بورقيبة تحت ضغوط داخلية خاصة المعرضة المسلحة في مدينة قفصة عام 1980 وتماشيا مع رغبة الدول الغربية خاصة أمريكا التي حملت لواء نشر الديمقراطية في العالم إلى أن تم اقرار التعددية السياسية في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري في أفريل 1981.[2]

الانتقال الديمقراطي في مرحلة بورقيبة وشروطها:

لم تحتل مسألة الديمقراطية حيزا مهما من الخطابات المنطوقة لبورقيبة، وكان يثير هذه المسألة في مناسبات معينة، أو عند بروز بعض الخلافات في صلب الحزب أو تذمر بعض الأعضاء القياديين في الحزب من السلوك غير الديمقراطي للقيادة[3]

[1] _ محمد كورو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس "الإنتلجنسيا العربية". ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1989 ، ص 314

[2] _ خالد النجار، مؤامرة جانفي ومحاكمة قفصة.الوطن العربي، العدد 95، 1989، ص 26

[3] _ AHMAD TLILI, lettre au Président Bourguiba. éditée Tunis, 1988, p :43

حيث يضع بورقيبة مجموعة من الشروط التي تبدوا تعجيزية لتحقيق ما يطلق عليه بالديمقراطية الحقة ومن ذلك أن "يكون كل مواطن في مستوى من النضج يجعله قادرا على كبت عواطفه حتى نستطيع التحكم في أنفسنا للقيام بدورنا في تسيير شؤون الدولة دون مسيطر، والمسيطر الذي يعنيه بورقيبة هو الآخر الأجنبي، وهو ما يعنيه أنه في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني يجب على الشعب التونسي التضحية بحريته مرة أخرى لصالح الحاكم الوطني وهو سبيل التقدم والازدهار[1].

## ثانيا: التعديل الدستور في عهد زين العابدين بن علي

شهد الدستور التونسي العديد من التنقيحات والتغييرات حسب المراحل التي مرت بها البلاد، كان بعضها مخالفا لروحه ومقاصده مما استوجب حضوعه للتعديل والتنقيح مجددت وذلك مع بداية التغيير الذي عرفته تونس في 7 من نوفمبر عام 1987 على يد الرئيس زين العابدين بن علي وذلك لتعزيز مرجعيته الثانوية وتخليصه مما علق به من شوارئب أفقدته منزلته.

[3] _ عبد العزيز الثعالبي، الكلمة الحاسمة. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، 1989 ، ص 85

وقد شكل التغيير محطة بارزة في طريق تعزيز مكانة الدستور كمرجعية ثانوية ودستورية سياسية إذ شهدت سنوات العقدين الماضيين محطات متلاحقة في تخليص دستور البلاد من الشوائب التي علقت به، فحذفت منه الرئاسة مدى الحياة و وألغيت الخلافة الآلية ، وعزز ببنود لدفع المسار الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية وتكريس دور الاحزاب وترسيخ مكانة المرأة والشباب في المسيرة الاصلاحية، واضفاء الصبغة الالزامية على آراء المجلس الدستوري لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمانا لعلاوية الدستور دوت المساس بصلاحيات مجلس النواب، ودوت تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات ودون تشكيل سلطة رابعة تعلو السلطات الثلاث في الدولة، وذلك فضلا عن اصدار قوانين دستورية تتعلق بادخال أحكام استثنائية على الفقرة الثالثة من الفصل 40 لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي في الانتخابات الرئاسية لسنوات 1999-2004-2009.

وتم كذلك تعديل دستوري ألغى مبدأ الرئاسة مدى الحياة والذي منح لبورقيبة سنة 1975 ، ويسمح التعدل الذي أقر غي 12 تموز/ يوليو 1988 لرئيس الجمهورية

بتولي الحكم لثلاث ولايات، مدة كل منها 5 سنوات لكن لرئيس الجمهورية أول ثلث أعضاء مجلس النواب حق المبادرة باقتراح تعديل على الدستور، و تم تعديل الدستور التونسي مرات عدة بعد سنة 1991 ما ترك تأثيرا كبيرا في تنظيم الانتخابات و مجلس النواب و أهلية رئيس الجمهورية ، و تم عام 1999 تخفيف بعض القيود عن الترشح لرئاسة جمهورية الأمر الذي سمح لمرشحي المعارضة بالتنافس على الانتخابات الرئاسية تم في أيول/ماي 2002 إقرار حزمة كاسحة من التعديلات الدستورية ، حيث عدلت المادة 38 مادة من مواد الدستور البالغ عددها 78 مادة ، و ألغت التعديلات عدد الولايات التي يحق لرئيس الجمهورية تولي الحكم فيها، ورفعت سقف السن الذي يأهل الشخص لمنصب رئيس الجمهورية من 70 إلى 75 سنة.[1]

ونصت التعديلات على تأسيس غرفة عالية للبرلمان، هي " مجلس المستشارين. فتحول البرلمان التونسي إلى هيئة تشريعية من مجلسين، ووسعت الإصلاحات الدستورية نطاق الحريات المدنية وأدخلت التسامح وحقوق الإنسان في الدستور

[1] _ بن علي الدستور التونسي أول دستور في العالم العربي من الموقع، http/www.alriyad/1.com

واشترطت موافقة القضاء على أي اعتقالات وقائية، ونصت على توفير ضمان المعاملة الإنسانية للسجناء ومن ناحية أخرى تم توسيع المادة، التي كانت تجبر جميع المواطنين على المشاركة في الدفاع الوطني لتصبح على النحو التالي (يفرض على جميع المواطنين الدفاع على استقلال تونس وعن سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها)، ويخشى الناشطون من استخدام الصياغة الجديدة ضد من ينقدون النظام التونسي وسياسته في الصحف والمجلات.

وأعلن الرئيس زين العابدين بن علي على تنظيم استفتاء دستوري استثنائي لمجلس الوزراء تم فيه بحث مشروع إصلاح دستوري يمكن الرئيس بن علي الذي يحكم تونس إعلان 1987 من البقاء في السلطة بعد انتهاء ولايته الثالثة وكان الرئيس زين العبدين هو نفسه الذي فرض عند إعادة انتخابه عام 1999 القيود على نظام إعادة انتخاب الرئيس في مسعى لطمأنة البلاد.

وقال الرئيس التونسي في كلمة له، إن هذا المشرع الاصلاحي يكرس دور الدولة والمجتمع في تدعيم قيم التضامن والتكافل والتسامح، وذكر أن هذه الخطوة تهدف إلى إعطاء الحريات وحقوق الانسان مكانة متميزة، وبعد عرض المشروع على

مجلس النواب سيكون موضوع استفتاء وأشار بيان لمجلس الوزراء عقب الاجتماع أن المحور الأول لعملية الاصلاح الدستوري يتمثل في "تدعيم حقوق الانسان وتعزيز ضماناته" أما المحور الثاني: "فيتصل بإثراء الوظيفة التشريعية والحياة السياسية، من خلال أحداث عرضة ثانية، إلى جانب مجلس النواب يطلق عليها اسم مجلس المستشارين "ويتمثل المحور الثالث: "في تطوير العمل الحكومي مع الحفاظ على الطابع الرئاسي للنظام الجمهوري."

أما المحور الرابع: "فإنه وفي إطار العمل على تطوير الانتخابات الرئاسية فإن تعديل الدستور المقترح ينص على إدخال نظام انتخاب الرئيس في دورتين لأول مرة في تونس، ويتطابق هذا النظام أكثر مع عدد المترشحين.[1]

أما فيما يخص التعديل الدستوري بالنسبة لرئيس الجمهورية فقد جرى تعديل 2002 في الفصل 51 في حالة شغور رئيس الجمهورية سواء بالوفاة أو الاستقالة أو العجز التام يجتمع المجلس الدستوري فورا و يقرر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة و يبلغ تصريحا بذلك إلى رئيس مجلس المستشارين و رئيس مجلس

[1] _ الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة من الموقع، www.aljazeera.net./news/arabic

النواب الذي يتولى فورا مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه ستون يوما.

و فيما يخص صلاحيات الحكومة في الدستور التونسي في عام 1976 كان الوزير الأول يشرف على الإدارة و السلطة العامة ولكن أثر التعديل 1988 استرجع رئيس الجمهورية هذه المهام وأصبحت مهام الوزير الأول تقتصر على ممارسة أعمال الحكومة وتنسيقها و يمكن لرئيس الجمهورية أن يمنح الوزير الأول تفويضا باستثناء صلاحية حل مجلس النواب ، وتتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا لتوجيهات و الاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية الفصل 50.[1]

جاء أخر تعديل دستوري تونسي في 13 ماي 2003 وسمح فيه لبعض أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية بشرط ( تزكية ) 30 عضوا من أعضاء مجلس النواب أو من بين رؤساء المجالس البلدية ، وهو شرط صعب تحقيقه من قبل الأحزاب.[2]

[1] _ سعدي محمد الخطيب، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 ، ص 162

[2] _ قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، دساتير الدول العربية. بيروت: منشورات الحلبي، 2005 ، ص 119

## ثالثا: عوامل تحول الديمقراطي في تونس

انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية ، فكانت بداية الثورة ضد الفساد والتهميش ، ولعلى التاريخ يبين أن أغلب الثورات كانت في بدايتها ثورات خبز حتى الثورة الفرنسية في بدايتها كانت كذلك ، إذا فالثورة التونسية مثل كرة الثلج بدأت بالمطالب الاجتماعية ، ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغير راديكالي لنظام برمته ، ولاقتلاع حزب لهو أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد ، هذه المنظومة ترتكز على ثلاثية الاستبداد وهي: الاستبداد السياسي ، الاستبداد الاقتصادي ، الاستبداد الاجتماعي[1] لذلك سوف نقسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية.

*** العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس**

- الدوافع الاقتصادية : طبقة تونس سياسة اقتصادية اشتراكية في الفترة الممتدة من

[1] _ محمد المهدي شين، التحول في تونس...أسباب .... معوقاته....وتداعياته. من الموقع، http://www.REGIONALSTUDIES.tk،

1961-1969 ثم القيادة السياسية بتغير نهج البلاد الاقتصادي و التحول إلى اللبرالية الاقتصادية التي حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة التصديرية و السياحة ، لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد و على المجتمع في بداية الثمانينيات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسة التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولقد تزامن تدهور الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية 1986.[1]

2 - الدوافع الاجتماعية:

إن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة التونسية منذ السبعينات أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب ، كما ساهمت في خلق تمايز اجتماعي أدى إلى وضع أصبحت فيه الدولة جهازا مسخرا لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع إلى جانب تدهور المستوى المعيشي للفرد التونسي بسبب انخفاض الدخل الفردي مقابل.

[1] _ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981 ، ص 112

ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة لرفع الدعم الحكومي ، هذه الظروف دفعت الشعب التونسي للخروج إلى الشارع والتعبير عن غضبه وسخطه في انتفاضة الخبر 1984[1].

3 - الدوافع السياسية:

عانت تونس أزمة الهوية في النظام السياسي إثر تبني الرئيس بورقيبة وضع مشروع مجتمعي جديد يقوم على إنشاء دولة تونسية علمانية مختلفة عن بقية الدول ، من خلال طمس الشخصية التونسية العربية بمجموعة من الإجراءات التعسفية ، هذه السياسة جعلت الشعب التونسي في صراع بين هويته وبين هوية غربية يحاول بورقيبة صبغه بها من خلال نشر اللغة الفرنسية.

بالإضافة لأزمة الهوية عان النظام السياسي التونسي من أزمة الشرعية فقد أستمد النظام التونسي شرعيته في البداية من تحقيق الاستقلال الوطني لذلك أصبحت الدولة جهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية باعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة ،إلى جانب الأزمات السابقة عانى النظام التونسي من أزمة المشاركة السياسية نتيجة لسيطرة الحزب الاشتراكي الدستوري على جميع

[1] _ تسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص 201

مجالات الحياة واستخدام التعبئة الشعبية السياسية كوسيلة أمام الشعب لإيصال مطالبه جميع الدوافع التي ذكرناها كانت في فترة الثمانينيات أي تحت قوانين الرئيس الحبيب بورقيبة ، أما في فترة الرئيس زين العابدين:

فقد أستخدم في فترة حكمه سياسة مزدوجة مع الشعب فمن جهة ينادي بالديمقراطية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة ومن جهة أخرى يعمل على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية الرأي والتعبير.[1]

بالإضافة إلى ما سبق زين العابدين سياسة اقتصادية مكنته من تحقيق نمو اقتصادي معتبر، إلا أنها أنتجت العديد من السلبيات أثرت على المجتمع كسوء توزيع عوائد النمو والاهتمام بقطاع الخدمات والسياحة.

أما من الناحية الثقافية سار زين العبدين على خطى الرئيس الراحل بورقيبة حيث عمل على حجب الفضائيات والمواقع الإلكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء وفي مقابل ذلك عمل على نشر الفساد والانحلال الأخلاقي بالمجتمع[2]

ويكمن تلخيص العوامل الداخلية في مجموعة من النقاط كالآتي:

[1] _ عبد الوهاب يوسفي، تونس بعد الاستقلال، من الموقع ،http://www.ALmadina.com

[2] _ عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. (مركز الجريدة للدراسات) من الموقع: http//Studies.aljazeera.net.

الافتقار لقيادة توازي تطلعات الشعب التونسي :

*إن أكبر أزمة يعاني منها العالم العربي هي أزمة الافتقار إلى القيادة المنسجمة مع تطلعات الشعوب العربية في سياستها الداخلية والخارجية.

*تفاقم المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد والى وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفا منه كما أدت الرشوة إلى فساد اقتصادي كبير جعله يتميز بعدم الشفافية وأفقد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن, القضاء الادارة، ولكن نظام بن علي يتحكم في السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى جانب الإعلام

القمع والتعتيم الإعلامي: تمثل ذلك في :

التعذيب الممنهج لسجناء الرأي وخصوصا أصحاب الاتجاه الإسلامي ترهيب وتهديد الحقوقيين والتضييق على أنشطتهم .

*تدني المستوى التعليمي: كان النظام التعليمي من أكثر الأنظمة استهدافا طوعته الحكومة السابقة لتجفيف المنابع وذلك بالتسويق إلى الهوية العالمية حيث كل الديانات مبجلة على حساب الهوية والثقافة العربية الإسلامية.

*من نتائج هذه السياسة زوال الحس الديني والأخلاقي وغيابه عن الكثير من الناس مما أدى إلى تفشي الانحلال الأخلاقي.

*تفشي الفساد المالي: اقترن القمع والاستبداد السياسي للنظام طيلة حكم بن على بالفساد المالي واستغلال.

*النفوذ واستيلاء أفراد عائلته على خيرات البلاد وسيطرتهم على الاقتصاد في البلاد.[1]

لقد كان الفساد في عهد بن علي مؤسسه قائمة الذات تنشط في الظل، ولا يمكن أن يطول القانون أعمالها باعتبارات السلطة البوليسية بزعامة بن علي نفسه هي التي أنشاها ورعتها وحمتها وسهلت لها لتطيل بقائه في السلطة.

أعمال الفساد شملت كل المجالات ومست كل النواحي في الحياة الاقتصادية والسياسية، ففي ظرف وجيز منذ تولي بن علي السلطة ،في 7 نوفمبر 2011 صعدت إلى عالم المال والأعمال أسماء أشخاص قبل ذلك نكرات، وأصبح التونسيون يتداولون أخبار الثراء السريع والفاحش للبعض من عائلة الرئيس

[1] _ مالك خلف البزيرات وأحمد عبد الوهاب الحتاتنة، الثورة التونسية.الكرك: النشور الفكري الحر، 2011 ، ص 13

السابق، كما يروون وقائع وحوادث عن الأساليب التي يستعملها هؤلاء للحصول على الثروة عن طريق النصب والاحتيال والابتزاز والرشوة واستغلال النفوذ التي يمارسونها ضد الكل[1] .

**6-التبعية الاقتصادية:**

سنة 1986 بدأ العمل في تونس برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي على اثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي مرت بها البلاد سنة 1984 إلى اندلاع انتفاضة الخبز، كما إلى الصدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1985 بعد أن رفق العمال وأغلبية الشرائح الشعبية تحميلهم نتائج فشل السياسات الاقتصادية المتبعة كان النظام البورقيبي في ذلك الوقت في أوج أزمته السياسية ولم يكن هناك من مخرج لهذا النظام الذي كان يشاكل من الداخل بفعل الصراع على خلافة بورقيبة غير إغراق البلاد في التداين ورهنها للبنوك العالمية لعشرات السنين، لقد صممت وصفات التكيف الهيكلي لمعالجة اشكال أو مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأمد وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذي يواجه أغلب

[1] _ بشير الحامدي، الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع، 2011 ، ص

الأقطار خلال فترة الركود العام في التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع فقد صممت إجراءات التكيف في جوهرها لتخفيف الطلب الكلي لتحسين الموازين التجارية في إطار تقوية السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة، وهكذا فهي تتكون من تقليص لنفقات الحكومة خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية، وتقليص أو الغاء الدعم وزيادة في عائدات الضرائب وتقييد عرض النقود والائتمان المصرفي وزيادة سعر الفائدة الحقيقي ومن الأهداف المهمة في حزمة التكيف الهيكلي تحرير التجارة وتشجيع الصادرات، وهي تتحقق من خلال العديد من الإجراءات، مثل التخفيف في قيمة العملة أو إلغاء الضرائب على الصادرات وإلغاء تصديقات إلى الواردات والحمص والقيود الكمية وإدخال معدل تعريفة جمركية العناصر الأخرى من الحزمة زيادة أسعار المنتج وتخفيف فاتورة الأجور، وتجميد الأجور وتقليل في المرتبات والأجور الحقيقية وتخفيض أو إزالة الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية[1]

[1] _ بشير الحامدي، مرجع سابق، ص 26

## 7-البطالة والتهميش:

تراجع دور الدولة والارتباط المتسارع للاقتصاد التونسي سنة 1987 باقتصاد السوق والذي نتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كانت له كلفة اجتماعية باهضة الثمن على العمال وفئات المجتمع الفقيرة.

وتعتبر حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي لجسده في 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد والتي اندلعت على إثرها احتجاجات المواطنين على السياسات القائمة لخير دليل على المستوى الذي بلغه التهميش والإبعاد على عمق الأزمة التي يتخبط فيها المجتمع التونسي طيلة حكم بن علي، تفيد معطيات العامة حول الإسكان، أن 15 % من نسبة السكان الناشطين معطلون عن العمل وهو عدد في حدود 520 ألف، وقد جاء في تقرير أصدره البنك الدولي في مارس 2008 أن البطالة في تونس بدأت تسري أكثر في صفوف الأشخاص ذوي مستوى تعليمي عالي حيث تضاعفت أعدادهم تقريبا في عشرة سنوات فبلغ 36 ألف خلال فترة 2007-2006 مقابل 121,80 في فترة 1997-1996.

لقد أدت الظروف غير المستقرة والمأساوية إلى تدهور مستمر للمقدرة الشرائية لفئات الشعب الفقيرة، وإلى حالة من تعميم التفقير بلغت درجاتها خصوصا في الجهات الداخلية التي كانت تعاني أساسا من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة والتفقير، برعي المعاناة سياسيا.

## رابعا: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس في مرحلة الثمانينات

### 1-انهيار الاتحاد السوفياتي (انتهاء الحرب الباردة):

أثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة تحولت الكثير من دول العالم الثالث إلى الديمقراطية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم الذي يفرض أفكاره وسياسته على مختلف الدول في ظل هذه الظروف تأثرت تونس كغيرها من الدول بهذه الموجة.[1]

### 2-ضغوطات المؤسسات العالمية والتقليدية

واجه النظام التونسي مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة في فترة الثمانينات، زادت حدتها الأزمة العالمية 1986 ، مما جعل النظام التونسي عاجز على

[1] _ عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011 ، ص 51

مواجهة تلبية مطالب شعبه، فالتجأ إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). اللذين فرضا سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات.[1]

أما الدوافع التي بعد مرحلة الثمانينات فيمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط:

1-الأحوال العامة في الوطن العربي: يعيش المواطن العربي في ظل سياسات الخوف والترقب من المستعمر في كل حين ووقت، دون وجود قوة مدافعة ورادعة وفاعلة تردع كل من يحاول المساس بأمنه وترابه، وهذا نتيجة سياسات الأضعاف المتتالية بسبب ضعف القيادات، ففي البلاد العربية هناك سياسات متتالية لطمس الهوية العربية المشتركة بين أبناء البلاد العربية واستبدالها بعالم هويات مستوردة ومليئة بالضغائن والنزاعات.

2-سياسات غير مواكبة للتطورات: لم يعد الحجب مجديا كثيرا في ظل الإنفلات الإعلامي مثل القنوات الفضائية والانترنت، ولقد ساهمت عدة قنوات ومواقع

[1] _ يوسف البمراوي: التحول الديمقراطي في العالم العربي، من الموقع، www.ALNAD.NET

الكترونية في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيون بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة التي وصلت إلى وزارة الداخلية في تونس العاصمة في اجماع شعبي غير مسبوق على تحدي الامن والوصول إلى مطالبه إضافة إلى ذلك كان هناك فارق شاسع بين الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع.[1]

3-الضغوط التي فرضتها الدولة المانحة حيث تربط مساعدتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقى المساعدات.

وفي الواقع أن استخدام المساعدات كسلاح سياسي هو ميكانيزم قديم استخدم أثناء الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لكسب انضمام دول العالم الثالث في معسكريهما، وفي هذا السياق نجد أن الاتحاد الأوروبي مارس ضغوط على الدول المغاربية ككل لدفعها إلى التحول الديمقراطي، باعتبار دول هذه المنطقة تعد منطقة نفوذ تاريخي للدول الأوروبية،

[1] _ مالك خلف البزيراث وأحمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 45

وكذا نظرا إلى العلاقة بين دول المنطقة الأورو متوسطية خاصة بعد توقيع بلدان المجموعة الأوربية وبلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط للتبادل الحر حيث تم رسم خطوط عمل السياسة الأورو متوسطية المتمحورة حول ثلاث قطاعات: القطاع السياسي والأمني، القطاع الاقتصادي والمالي، القطاع الاجتماعي والثقافي، وفي هذا الصدد يرى "فرنكوماريني (رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي) إن الديمقراطية والمجتمع المدني المنظم شروط أساسية لانعاش اقتصاد جو ضد المتوسط وعلى الاتحاد الأوروبي أن في لعب دوره اتجاه هذه المنطقة.[1]

4-اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية، حيث سارعت الدول المغاربية عامة وتونس على وجه الخصوص إلى الإقدام على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت ضغوطات المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية عامة .

[1] _ عباش عايشة ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة-الجزائر:2008، ص 135

5-التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية نظرا لأن امريكا كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية في فترة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، ولقد تعزز الدور الأمريكي في فترة بن علي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أعلنت استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حروب استباقية لمواجهة الإرهاب وفي هذا الشأن شرعة تونس هي الأخرى في إصلاحات إستباقية تماشيا مع الرغبة الامريكية ، خاصة و إن هذه الاخيرة هدده باللجوء الى القوة الى القوة العسكرية والضغوط الاقتصادية لقيام المجتمعات الحرة فإن تونس تحرج من دائرة محور الشر الذي يهدد أمريكا وفي سبيل إزالة هذا الخطر لجأت الدول الغربية الى ما يطلق عليه العولمة التشريعية .[1]

[1] _ السيد ياسين ، الاصلاح العربي بين الواقع السلطري والسراب الديمقراطي. مصر: دار ميريت، 2005 .ص 262

## المحور الخامس: مكتسبات الثورة التونسية و افاقها

تزامنت الثورة التونسية مع توافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات التي عجلت باندلاعها ومن اهمها التضامن مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده 17 ديسمبر 2010 تعبيرا غن غضبه على الظروف الاجتماعية التي كان يعيشها، ما أدى إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم ( 18 ديسمبر 2010 )، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه من اوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفساد داخل نظام الحكم حيث اجبرت الرئيس زين العابدين على وضع بعض الإصلاحات التي لم ترقى للمستوى المطلوب وإقالة العديد من الوزراء وتقرير وعود لمعالجة المشاكل، لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية، مما اجبره على التنحي عن السلطة وحدث الفراغ المؤسسي الذي استلزم ضرورة إجراء تعديلات لتنظيم شؤون البلاد.

### أولا: إعادة البناء المؤسسي بعد سقوط النظام في تونس 2010

*** التحول الدستوري بعد سقوط النظام**

اندلعت الثورة التونسية فيما بين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011 ، وكانت نتيجتها الأولى فرار الرئيس المستبد، حيث كان هذا الرئيس يحتكر الاختصاصات

الأساسية من الناحية السياسية، بل أيضا من الناحية الدستورية، فبسقوطه، سقط جزء هام من النظام، وهو الجزء القيادي، مما أدى إلى تعويضه بجزء آخر جديد.

وفي هذا السياق، فإن الثورة التونسية واجهت مفارقات عديدة تمثلت أولها في التضارب بين المشروعية الثورية كرسالة بلا جهاز قيادي مصاحب لها مباشرة وبين منطق النظام والمؤسسات الانتقالية السياسية الإدارية القائمة والمنتمية إلى النظام القديم والتي كان من المفروض أن تتماشى مع النظام القديم[1]

أما المفارقة الثانية فقد تبلورت حول الفرق الشاسع بين "شعب الثورة" و "شعب الانتخابات"، الأول رافعا شعارات ثورة دنيوية ودولة مدنية، دون اعتماد اي مرجعية دينية، والثاني منتجا أغلبية حزبية نيابية ذات مرجعية دينية، شرعية وفقهية[2].

وفي نهاية مساء يوم 14 جانفي 2011 ، بعد الإعلان عن مغادرة رئيس الجمهورية التراب التونسي، وبحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وفي حالة قصوى من الاضطراب، توجه الوزير الأول محمد الغنوشي للشعب التونسي عبر القناة الوطنية بخطاب جاء فيه "طبقا لأحكام الفصل 56 ، من الدستور الذي ينص على أنه في صورة التعذر على رئيس الجمهورية

[1]_ La transition, ‘‘Rafaa Ben Achour et Sana Ben Achour**, démocratique en Tunisie: entre légalité constitutionnelle et légtimitérevolutionnaire**’’aparaitre dons la revue française de droit constitutionnel.
2012.

[2] _ هل وصلت تونس إلى بر الأمان. من الموقع ،www.akbar.com

القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفرض سلطاته إلى الوزير الأول واعتبار للتعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية أتولى بداية من الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية.[1]

**الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية والرجوع إلى الفعل 57**

طبقت إجراءات الفصل 57 من الدستور، واجتمع المجلس الدستوري يوم 15 جانفي 2011 لإقرار الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في قراره الملتزم بالصبغة الإلزامية، اعتبر المجلس أن "المغادرة تمت في الظروف القائمة بالبلاد وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ، وإن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه، وهو ما يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من الدستور". وعلى هذا الاساس المادي من الوقائع، ووصفه القانوني بأنه "يمثل حالة عجز تام" أعلن المجلس:

*** الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية.**

ثانيا: إن الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة.

وعلى هذا الأساس تولى السيد فؤاد المبزغ رئيس مجلس النواب الرئاسة المؤقتة الأولى للجمهورية، والملاحظ أن هذه الرئاسة مؤقتة على معنى الفصل 57 من

[1] _ الإصلاح الدستوري في تونس. من الموقع، www.MOSTAKBAL.com

دستور 1959، ومقيدة بشروط الجوهرية المادية وبشروطه الاجرائية والاختصاصية وهي الآتية:

*الشروط الجوهرية: تتمثل هذه الشروط في وجود حالة الشغور وفي عدم إمكانية الترشح لرئاسة الجمهورية من قبل الرئيس المؤقت.

*الشروط الإجرائية: تشمل هذه الشروط إقرار الشغور رسميا عن طريق المجلس الدستوري، الإعلام بذلك في تصريح موجه في المجلس الدستوري إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب، وأخيرا أداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب ومجلس المستشارين.[1]

***المراسيم المتخذة على أساس الفصل 28 من دستور 1959**

ما يجب ملاحظته هو الفرق بين المراسيم المتخذة على أساس الفصل 28 من دستور 1959 ، قبل التنظيم المؤقت للسلط العمومية والمراسيم الصادرة بعده، فإذا كانت الاولى نابعة عن تفويض من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، فالثانية تمثل ممارسة سلطة تشريعية أصلية، وبالتالي فإن المراسيم في هذه الصورة هي قوانين بأتم معنى الكلمة.

فالمراسيم الداخلة في تفويض السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية على أساس الفصل 28 هي الثلاثة عشر مرسوما المتراوح صدورها بين 9 فيفري 2011 و

[1] _ تونس بلا رئيس مجلة العرب. 28 مارس 2005 ، العدد 980

23 مارس 2011 المتميزة بطابعها الفوري والثوري والتحرري والمتعلقة بمواد حساسة مثل العفو العام والانضمام، إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإلى الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وإلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة للتعذيب ثم اهداف الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة ولجنة تقسي الحقائق حول الرشوة والفساد، ولجنة استقصاء الحقائق والتجاوزات خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها واحداث الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال.[1]

وفي مرحلة ما بعد سقوط النظام ظهرت العديد من المراسيم ولاقوانين من أجل تنظيم أمور البلاد وهي:

-مرسوم عدد ... لسنة 2011 ، مؤرخ في فيفري 2011 يتعلق باجراء اللجنة العليا للإصلاح السياسي .

-قانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية - المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.

-المرسوم النهائي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011 : المتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

[1] _ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ص 132

-المرسوم التأسيسي عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011 : صدر هذا المرسوم بعد أن أعلن رئيس الجمهورية المؤقت (فؤاد المبزغ) في خطاب 3 مارس 2011 عن افتقاد صلاحية دستور 1959 ويرجع ذلك للأسباب التالية: أولا أن الثورة تجاوزت ونادت بإبطاله وإبطال مؤسساته المتورطة مع النظام المستبد كالمجالس النيابية والمجلس الدستوري وفرضت على الرئيس المؤقت أن يعلن عن ذلك نظرا للصالح العام وتجنبا لانهيار الدولة في نفس المنصب الرئاسي رغم أنه ينتمي للنظام القديم.

ثانيا لان الظروف الاستثنائية واضطراب النظام العام حالت دون تنظيم الانتخابات الرئاسية في الأجل المنصوص عليه بالفصل 57 . مما جعل مواصلة العمل بالدستور أمرا مستحيلا. وثالثا لأن الدستور قد شوه بتنقيحات عديدة أفسدته وأتت على موازينه فأصبح مظهرا من مظاهر الفساد والاستبداد.[1]

وعبر الشعب عن إرادة ممارسة سيادته كاملة في إطار دستور جديد، حيث أن الوضع الحالي للدولة، بعد الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في 14 جانفي 2011 ، كما أقر ذلك الكجلس الدستوري في إعلانه الصادر بالراد الرسمي للجمهورية التونسية المؤرخ في 15 جانفي 2011 ، لم يسمع بالسير العادي للسلط العمومية، كما صار من المعتذر التطبيق الكامل لأحكام الدستور.[2]

[1] _ محمد علي، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة، www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF

[2] _ علي محمد، الدولة بعد الثورة. قوانين...، مراسيم، من الموقع .Salemlabiadh.blogspot.com

**حل المؤسسات السياسية للنظام السابق:**

وقع حل هذه المؤسسات الدستورية بمقتضى الفصل 2 من المرسوم عدد 14 .تحل بمقتضى هذا المرسوم المجالس الآتية:

مجلس النواب

مجلس المستشارين

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الدستوري

واستثنى في فصوله 3 و 17 المحكمة الإدارية والقضاء العدلي، ولا شك أن هذا الاسلوب لم يرق في شيء للمتشبثين بالتحاليل التقليدية من المختصين في القانون العام.

**تجميع السلطات في مؤسسة رئاسة الجمهورية**

خلافا لما كان معمولا به فب النظام الوقتي للسلطات العمومية السابق غداة الاستقلال، بعد تنقيح 3 أوت 1956 . الذي اسند السلطة الترتيبة لرئيس مجلس الوزراء، فإن رئيس الجمهورية في المرسوم التأسيسي عدد 14 يتسم بالتعددية الوظيفية، فهو المشرع وهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية.

ونص الفصل 11 من المرسوم عدد 14 على أنه "لا يجوز لرئيس الجمهورية المؤقت الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي، كما لا يجوز له الترشح لأي انتخابات أخرى، وبعد وضع الدستور الجديد، كما أكد الفصل 15 هذا على الوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة بالنسبة للترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي.[1]

[1] _ يوسف مأمون، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام. من الموقع Zawaya.magharebia.com

*** الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014**

تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها، وتمثل انتخابات المجلس التأسيسي في أي بلد قيمة مضافة استثنائية باعتبار وظيفتها التأسيسية، حيث يتولى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية الذي يفتح المجال لإنشاء دولة القانون.

**انتخابات المجلس التأسيسي 2011 :**

يتكون الجسم الانتخابي من مجموع الناخبين الذين يتمتعون بحق التصويت والمشاركة في الانتخابات، بحسب المقاييس التي تحددها الجهات المختصة سواء كانت محلية (البلديات) أو وطنية (السلطة التشريعية الرئاسية أو تأسيسية) أو مهنية (النقابات) ويسجل هؤلاء عادة في قوائم انتخابية سواء بشكل ارادي أو آليا حيث بلغ عدد القوائم التي ترشحت للمجلس التأسيسي 1624 في 27 دائرة انتخابية على كامل الأراضي التونسية، وتم قبول 1519 قائمة منها، ورفضت 105 قائمة أي بنسبة قبول (تقارب 94 % أما اسباب رفض القوائم فهي عديدة منها: تضمنت البعض منها على أسماء مسؤولين سابقين في التجمع المنحل، أو عدم احترامها مبدأ التضامن بين الرجل والمرأة من حيث ترتيب اسماء المترشحين ضمن القائمة الانتخابية الواحدة تتنوع القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي على النحو التالي:

- القوائم الحزبية 830 قائمة.[1]

-القوائم الإئتلافية 43 قائمة.

أما عدد المترشحين لعضوية المجلس فكان 11686 مترشحا تنافسوا على 217 مقعدا أي معدل المتنافسين على كل مقعد في المجلس الوطني التأسيسي بلغ 50 مترشحا ويعكس هذا العدد الكبير رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الانغلاق والاستبداد والتغيب أما بالنسبة إلى عمر المترشحين: نجد أن 56 % من رؤساء القوائم تفوق أعمارهم 46 سنة، واصغر رئيس قائمة يبلغ من العمر 23 سنة في حين أكبر رئيس قائمة يبلغ 81 سنة.

الجنس: بالنسبة للجنس فإن 93 % من رؤساء القوائم هم من الرجال مقابل 7% من النساء وبالمقارنة بين القوائم المستقلة والقوائم الحزبية والقوائم الإئتلافية، فإن نسبة ترأس النساء للقائمة تبلغ 3 % بالنسبة للقوائم المستقلة و 7% بالنسبة للقوائم الحزبية في حين تصل النسبة إلى 35 % في القوائم الائتلافية وكان اكبر بروز للمرأة على رأس القوائم المترشحة[2]

المشاركة التصويتية:

يعد الاقتراع حق لجميع المواطنين التونسيين البالغين من العمر 18 عاما، والمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية وغير المشمولين بأي صورة من صور

[1] _ زيادة رضوان، الأهمية القصوى للفصل بين السلطات. من الموقع ALHiwar.org

[2] _ الهيئة العليا للانتخابات من الموقع ،www.isie.tn

الحرمان التي نص عليها المرسوم 35 لسنة 2011 المتعلق بانتخاب المجلس التأسيسي الوطني.

اختارت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في البداية مبدأ التسجيل الإرادي وذلك بهدف القطع مع الانتخابات السابقة و "تنظيف" الناخبين بإدخال معلومات معينة عنهم ونظرا لعدم اقبال السكان على التسجيل على الرغم من الزمن المحدد لذلك. الأمر الذي أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار نوعين من المقترعين:

1-النوع الأول: ويشمل المقترعين الإداريين، ويقصد بهم المواطنون الذين استجابوا لنداء الهيئة وسجلوا اسمائهم في مكاتب معينة واحترموا الرزنامة الزمنية للتسجيل المحدد من قبل الهيئة.

النوع الثاني: يشمل المقترعين آليا على مراكز بلدية وغير بلدية وفقا للعناوين الموجودة في بطاقات تعريفهم الوطنية.

لقد ساد انطباع عام لدى المتابعين للانتخابات التونسية في اكتوبر 2011 أن التونسيين اقبلوا بتدافع وبكثافة على صناديق الاقتراع، وهو أمر صحيح ظاهريا خاصة إذا قورن بالانتخابات التي جرت سابقا، فبعد نجاح الثورة كان التونسيون متعطشون للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وكان المواطن التونسي واثق من أن صوته لن يزور في ظل انتخابات تتمتع بالشفافية والشرعية، وعندما بدأت عملية التصويت ساد الاعتقاد بأن نسبة التصويت قد قاربت 90 % إلا أن نسبة

الاقتراع الواقعية كانت في حدود 52 % وقد قرر العدد الاجمالي للناخبين التونسيين الذين صوتو فكان 4,307.777 ناخبا من مجمل عدد الناخبين المحتملين البالغ عددهم 7289924

**نتائج انتخابات المجلس التأسيسي:**

اغضب الإعلان عن النتائج الأولية سكان سيدي بوزيد، أو الداعمين القوائم العريضة الشعبية، فأحرقوا بعض المرافق في المدينة ضمن حالة الغضب وصفها البعض بأنها بدائية، غير أن موقف المحكمة الإدارية الذي نظر في الطعون التي قدمها أصحاب العريضة ارجع الهدوء بعد أن عاد للعريضة مقاعدها التي اسقطتها الهيئة العليا للانتخابات وأكد هذا الحكم مجددا نزاهة الانتخابات وشفافيتها على الرغم مما شابها من تجاوزات واختلالات مختلفة وثقتها فرق الملاحظين والمراقبين الأجانب والعرب والتونسيين.[1]

أكدت انتخابات المجلس التأسيسي مجموعة من الحقائق وحملت بعض المفاجآت، سواء تلك التي تعلقت بالأطراف الفائزة أو تلك التي تتمكن من تحقيق وجود لها في المجلس، وبشكل عام يمكن تصنيف نجاح العريضة كمفاجأة حقيقية للنخبة السياسية وللرأي العام التونسي ككل، فقوائمها تغلغلت دون ان يتفطن لها أحد، إذ كانت الأنظار مشدودة إلى النتائج الكبيرة التي حققتها قوائم النهضة، ثم جاءت

[1] _ « Bref bilAN du 230 october 2011 », Le Maghreb magazine. N₀ 3 du 18-11-2011.pp40-47.

العريضة الشعبية لتحقق المفاجأة الأكبر بسبب النتائج غير المتوقعة لها أمام حركة النهضة التي حققت نتائج فاقت توقعات المراقبين الذين كانوا ينتظرون انتصارها وليس اكتساحها لغالبية الدوائر الانتخابية كما حصل، كما تتالت المفاجآت المهمة التي حققها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحصوله على المرتبة الثانية بعد النهضة، وأخيرا برزت حقيقة أخرى فاجأت المتابعين، تمثلت في النتائج الهزيلة التي حققتها بعض

الأحزاب (التاريخية) و (المناضلة) خاصة نتائج الحزب الديمقراطي التقدمي والقطب الديمقراطي الحداثي وحزب العمال الشيوعي التونسي[1].

**جدول 01 : يوضح توزيع المقاعد التي فازت بها القوائم المختلفة في داخل البلاد والمهجر[2]**

| الأحزاب وقائمة القطب والعريضة | عدد المقاعد | عدد المقاعد | المجموع |
|---|---|---|---|
| حركة النهضة | 80 | 9 | 89 |
| المؤتمر من اجل الجمهورية | 25 | 4 | 29 |
| العريضة الشعبية للحرية والعدالة | 25 | 1 | 26 |
| التكتل من أجل العمل والحريات | 18 | 2 | 20 |
| الحزب الديمقراطي التقدمي | 15 | 1 | 16 |
| القطب الديمقراطي الحداثي | 4 | 1 | 5 |
| حزب المبادرة | 5 | / | 5 |
| حزب آفاق تونس | 4 | / | 4 |
| البديل الثوري (حزب العمال الشيوعي) | 3 | / | 3 |
| حركة الديمقراطيين الاشتراكيين | 2 | / | 2 |
| حركة الشعب | 2 | / | 2 |
| الأحزاب والقوائم التي تحصلت عليها | 16 | / | 16 |
| **مجموع مقاعد المجلس التأسيسي** | **199** | **18** | **217** |

[1] _ تحليل سياسي، في ضوء النتائج الأولية للانتخابات. جيدة الصباح العدد، 1601

[2] _ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 2012 . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 ، ص 22

**الجدول 02 : يوضح الأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب [1]**

| الأحـــــــــزاب | مجموع الأصوات |
|---|---|
| حركة النهضة | 1500639 |
| المؤتمر من أجل الجمهورية | 341549 |
| التكتل من أجل العمل والحريات | 238686 |
| الحزب الديمقراطي التقدمي | 111027 |
| حزب المبادرة | 97489 |
| حزب آفاق تونس | 28236 |
| البديل الثوري | 11981 |
| حركة الديمقراطيين | 3599 |
| الاتحاد الوطني الحر | 4456 |
| حزب الأمة الثقافي الوحدوي | 5219 |
| حزب العدالة والمساواة | 6098 |
| الحزب الدستوري الجديد | 5826 |
| حزب النضال التقدمي | 5860 |
| حزب الأمة الديمقراطي الإجتماعي | 5643 |
| الحزب الليبرالي المغاربي | 6621 |
| **المجموع** | **2362070** |

**الانتخابات التشريعية 2014 :**

بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب نحو ألف 0652 مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناصف في القوائم بين النساء والرجال، وتنافسوا على 271

[1] _ المركز العربي للأبحاث والدراسات، نفس المرجع، ص 24

مقعدا، أي أن كل مقعد في المجلس تنافس من أجل الفوز به قرابة 70 مترشحا ويعكس هذا العدد الضخم رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الإنغلاق والاستبداد والتغيب والتزييف، وبلغ عدد القوائم المترشحة أكثر من 1327 قائمة موزعة على ثلاثة وثلاثين دائرة انتخابية 27 منها في الداخل و 6 دوائر في الخارج تهم التونسيين المقيمين في الخارج، وتوزعت القوائم المترشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.

**القوائم الحزبية:**

افرزت التحولات السياسية التي عاشتها تونس 2011 ، طفرة حزبية عبرت عن رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي التعددي في إطار ديمقراطي انتقالي، وذلك بعد عقود من القمع والكبت السياسي، الأمر الذي أدى إلى ما يوصف بالانقلاب الحزبي بعد أن وصل عدد الاحزاب نحو 197 حزبا، وهي ظاهرة تكاد تكون نادرة في البلاد الربية، أما الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات، فبلغ عددها 121 حزبا وقائمة ائتلافية، 5 أحزاب منها فقط قدمت في دوائر 33 في حين لم يقدم نحو 75 حزبا ولو في دائرة واحدة، ويمكن تصنيف الأحزاب التي شاركت في انتخابات مجلس نواب الشعب وتقدمت بقوائم، إلى ثلاث أصناف وهي:

أحزاب افتراضية لا وجود لقاعدة اجتماعية لها، وتشتد في الغالب إلى أفراد من العائلة الواحدة أو مجموعة عوائل، أو إلى علاقات شخصية، أو إلى عدد ضيق من أفراد النخبة المثقفة أو الاقتصادية.[1]

2-القوائم المستقلة:

ضمت هذه القوائم عددا مهما من الكفاءة القانونية والسياسية والعملية وانتشرت بخاصة في بعض المدن الداخلية وقد بلغ عدد المترشحين 334 مترشحا.

3-القوائم الائتلافية:

بلغ عددها 152 قائمة وتعد أساسا ل "الإتحاد من أجل تونس"، و"تيار المحبة"، و "الجبهة الوطنية للإنقاذ"، وانتشرت في جميع المحافظات، لكن عددها كان محدودا مقارنة بالقوائم الحزبية.[2]

لوحظ في هذه الانتخابات ضعف مشاركة الشباب، فبقدر ما وجدت فئة الشباب في أغلب هياكل المراقبة والتنظيم والمتابعة في المكاتب الانتخابية في مختلف مناطق الجمهورية، فقد ابتعدت عن أداء واجبها الانتخابي، غير أن وجود هذه الفئة كان بارزا أكثر ضمن ناخبي "الجبهة الشعبية"، ويبدوا أن اختفاء تمثيل فئة الشباب في أغلب قوائم الأحزاب السياسية، عزز روح الاستقالة الجماعية لهذه الفئة من المشاركة، وترويج ثقافة اليأس بين عناصرها[1].

[1] _ صلاح الدين الجوشي، **الاستقالات عرت أزمات الأحزاب الداخلية**، hhttp://www.attounissia.com.tn/detais

[2] _ الانتخابات التشريعية التونسية، تحليل سياسي.( 2014 ) من الموقع، www.aljazira.com

نتائج الانتخابات :

## جدول 03 : يوضح المقاعد والنسب

| الحزب | عدد المقاعد | النسبة% |
|---|---|---|
| نداء تونس | 85 | % 39,17 |
| حركة النهضة | 69 | 31,79 |
| الاتحاد الوطني الحر | 16 | 7,37 |
| الجبهة الشعبي | 15 | 6,91 |
| حزب آفاق | 8 | 3,68 |
| المؤتمر من أجل الديمقراطية | 4 | 1,84 |
| حزب المبادرة | 3 | 1,38 |
| التيار الديمقراطي | 3 | 1,38 |
| حركة الشعب | 3 | 1,38 |
| تيار المحبة | 2 | 0,92 |
| الحزب الجمهوري | 01 | 0,46 |
| مجد الجديد | 01 | 0,46 |
| حركة الديمقراطيين الاشتراكيين | 1 | 0,46 |
| التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات | 1 | 0,46 |
| رد الاعتبار | 1 | 0,46 |
| صوت الفلاحين | 1 | 0,46 |
| التحالف الديمقراطي | 1 | 0,46 |
| الجبهة الوطنية للإنقاذ | 1 | 0,46 |
| نداء المهاجرين بالخارج | 1 | 0,46 |
| 100 | 217 | |

[1] _ عزوف الشاب عن المشاركة في الانتخابات.( 2014 )، من الموقع /www.Tunisie.com./élection

**المنتصرون في الانتخابات التشريعية:**

أ- نداء تونس:

تمكن حزب نداء تونس من الفوز بالأغلبية النسبية 93,17 بالمائة في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف من تأسيسه، وذلك على الرغم من كل العراقيل والأزمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها، وقد جرى تقديم تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة أن نداء تونس قد أحكم استغلال اخطاء الترويكا وحركة النهضة، وهناك من رأى أنه استند إلى الماكنة الانتخابية لحزب التجمع المنحل، ومن المؤكد أن الحزب قد تمكن من ترسيخ صورة لدى قطاع واسع من التونسيين مفادها قدرته على حماية تونس من "تغول النهضة"، ولقد تعمقت هذه الفكرة بخاصة بعد فوز الاسلاميين وحلفائهم سنة 2011 ، فأصبحت ممهد لها بالنجاح حتى قبل تأسيسه[1].

ب-الإتحاد الوطني الحر:

الحزب الثاني الذي صعد في الانتخابات التشريعية بطريقة لافتة فهو "الاتحاد الوطني الحر" برئاسة سليم الرياحي. شارك هذا الحزب في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 وصرف رئيسه وفيرا في حملته، غير أنه لم يحرز إلا مقعدا وحيدا في دائرة داخلية (سليانة)، أما خلال الانتخابات التشريعية فتقدم في كل

[1] _ حسان عيادي، حركة النداء تونس: شبح الاستقالات يعود Google/IAKWIX

الدوائر داخل البلاد وخارجها وتحصل على 16 عشر مقعدا بنسبة 7,37 في المائة واحتل بذلك المرتبة الثالثة متجاوزا أغلب الأحزاب التاريخية والمناضلة.[1]

ج - الجبهة الشعبية:

عرفت الجبهة الشعبية مشاكل عاصفة، بعضها داخلي وبعضها خارجي، لكنها تمكنت من تجاوزها، وتقدمت في 32 دائرة انتخابية، على الرغم من إمكانياتها المادية المتواضعة، تمكنت من الحصول على 15 مقعدا (بنسبة 6,91 في المائة)، الذي سيسمح لها بالتموقع في المشهد السياسي طوال السنوات الخمس المقبلة، وستمثل أهم ائتلاف حزبي في البرلمان الحزبي الجديد ورقما صعبا في الحياة السياسية والبرلمانية.

د- حزب آفاق تونس:

تأسس هذا الحزب بعد الثورة 28 مارس 2011 برئاسة "ياسين ابراهيم"، وهو حزب واعد، بوصفه يضم عددا من الكفاءات الشبانية ي قطاع الأعمال الحرة والجامعيين والأطباء والمهندسين، أغلبهم درسوا خارج تونس، إضافة إلى برامجه المتميزة.

تحصل أفاق تونس على 8 مقاعد (بنسبة 3,68 في المائة) وحقق بذلك تقدما بأربعة مقاعد مقارنة بما تحصل عليه في انتخابات المجلس التأسيسي.

[1] _ لزهر العكرمي، سليم الرياحي ظاهرة مالية لا علاقة لها بالواقع السياسي والإنتخابي، http//google/mjixGF

ه - التيار الديمقراطي:

على الرغم من حداثة تكوينه، تمكن هذا الحزب من الحصول على ثلاث مقاعد.

و- حزب المبادرة:

تحصل على 3 مقاعد، وخسر مقعدا مقارنة بانتخابات المجلس التأسيسي وهو من الاحزاب الدستورية والتجمعية القليلة التي تمكنت من الاندماج في الوسط السياسي بعد الثورة إن اعتذر علنا للشعب التونسي.

ز - أما حركة النهضة فقد تراجع مركزه مقارنة بالانتخابات السابقة، فتحول من المرتبة الأولى ( 89مقعدا) بنسبة 41 في المائة) إلى المرتبة الثانية، وتحصل على 69 مقعدا بنسبة 31,79 في المائة، فاقدا بذلك 20 مقعدا.

التحالف الديمقراطي:

أسسه المنشقون عن "الحزب الديمقراطي التقدمي" بعد رفضهم اندماج حزبهم مع حزب آفاق تونس، احتجاجا عن ممارسات أمنية العام غير الديمقراطية، وعلى الرغم مما بذلته القيادة من مجهودات ودعاية وحضور اعلامي مكثف في الفضائيات والصحف لم يتمكن الحزب إلا من الحصول على مقعد واحد فقط.[1]

[1] _ محمد الحرموني، نتائج الانتخابات... رسالة شعب وأسئلة شعب وأسئلة للتفكير.جريدة الضمير

**الانتخابات الرئاسية:**

تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتعتبر هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد اقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة تكون نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب.

**شروط الترشح إلى رئاسة الجمهورية:**

حدد القانون الانتخابي التونسي المصادق عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي يوم الثلاثاء 22 أفريل 2014 حسب الفصول 37 -38-39 على شروط الترشح ، للانتخابات الرئاسية 2014 التي تتمثل في:

-تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الاسلام بالغا من العمر خمسة وثلاثين سنة على الأقل، وإذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف الترشح تعهدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.

-تتم تزكية المترشح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب، أو من اربعين رؤساء مجالس الجماعات المحلية، أو من عشرة آلاف من الناخبين الرسميون الموزعين على الأقل على عشرة دوائر انتخابية على أن لا يقل عددهم عن خمس مائة ناخب بكل دائرة منها.

-يؤمن المترشح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية ضمانا ماليا قدره عشرة آلاف دينار لا يتم استرجاعه إلا عند حصوله على ثلاثة بالمائة على الأقل من عدد الأصوات المصرح بها.

المترشحون:

-تم فتح الباب للترشح للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر 2014 ، قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات، قبلت منهم الهيئة 27 مترشحا ورفضت 41 فيما انسحب اثنان.

شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة مثل الباجي قايد السبسي وعبد الرحيم الزواري وكمال مرجان ومصطفى كمال النابلي وحمودة بن سلامة ونور الدين حشاد.

الحزب الاكبر في البلاد (حركة النهضة) لم يقدم مترشحا للرئاسة، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار "الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.[1]

[1] _ ابراهيم حسن، بعد قبول ملفاتهم للترشح، http/www.mosaique.FM.net

## المترشحين للرئاسيات:

### جدول 04 : يوضح ترتيب الناخبين على ورقة التصويت وذلك بعد القرعة المقامة من قبل الهيئة العليا للانتخاب

| الرقم | المترشـ . ـح | الحـ . ـزب | المهنـ . ـة | طريقة الترشح |
|---|---|---|---|---|
| 1 | العربي نصرة | صوت شعب تونس | رجل أعمال وباعث قناة حنبعل | تزكية 10 نواب |
| 2 | عبد الرحيم الزواري | الحركة الدستورية | سياسي ووزير سابق | تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر |
| 3 | كلثوم كنو | مستقلة | قاضية | تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر |
| 4 | كمال مرجان | حزب المبادرة الدستورية التونسية | سياسي وموظف دولي ووزير سابق | تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر |
| 5 | سالم الشابي | حزب المؤتمر الشعبي | سياسي وخبير أنظمة الضمان الاجتماعي | تجميع 10000 توقيع في 10 دوائر |
| 6 | عبد الرازق الكيلاني | مستقل | سياسي ومحامي | تزكية 11 نائبا |
| 7 | الباجي قايد السبسي | نداء تونس | سياسي ورئيس وزراء، رئيس مجلس النواب ووزير سابق | تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل |
| 8 | سليم الرياحي | الاتحاد الوطني الحر | سياسي ورجل أعمال | تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل |
| 9 | عبد القادر اللباوي | مستقل | سياسي وإداري | تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل |
| 10 | أحمد الصافي | مستقل | كاتب وصحفي وروائي | تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل |
| 11 | مصطفى كمال النابلي | مستقل | اقتصادي ومحافظ البنك المركزي | تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل |
| 12 | ياسين الشنوفي | مستقل | رجل أعمال | تجميع 10000 توقيع على الأقل في 10 دوائر انتخابية في كل واحدة 500 توقيع على الأقل |
| 13 | أحمد نجيب الشابي | الحزب الجمهوري | محامي وسياسي ووزير سابق | تزكية 10 نواب |
| 14 | حمودة بن سلامة | مستقل | وسياسي ووزير سابق | تزكية 13 نائبا |
| 15 | علي الشواربي | مستقل | قاضي واعلامي | تزكية 13 نائبا |
| 16 | محمد الفريخة | مستقل | رجل أعمال | تزكية 13 نائبا |
| 17 | محمد الحامدي | التحالف الديمقراطي | سياسي وعضو المجلس التأسيسي | تزكية 10 نواب |
| 18 | مختار الماجري | مستقل | رجل أعمال | تزكية 10 نواب |
| 19 | عبد الرؤوف العبادي | حركة وفاء | محامي وسياسي وعضو المجلس التأسيسي | تزكية 14 نائبا |
| 20 | محرز بوضياف | حزب الشباب الحر | رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية الرئيسية | تزكية 14 نائبا |
| 21 | مصطفى بن جعفر | التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات | طبيب وسياسي ورئيس المجلس التأسيسي | تزكية 15 نائبا |
| 22 | نور الدين حشاد | مستقل | سياسي ووزير وسفير سابق | تزكية 15 نائبا |
| 23 | منذر الزنايدي | مستقل | سياسي ووزير سابق | تزكية 15 نائبا |
| 24 | المنصف المرزوقي | مستقل | سياسي وطبيب وكاتب ورئيس تونس الرابع حتى هذه الانتخابات | تزكية 14 نائبا |
| 25 | سميرة العبدلي | مستقل | محامي | تزكية 10 نواب |
| 26 | محمد الهاشمي الحامدي | تيار المحبة | سياسي ورجل أعمال | تزكية 10 نواب |

# جدول يوضح نتائج الدورة الأولى :

| المترشحين | الأصوات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الباجي قايد السبسي<br>نداء تونس | 3842891 | %39,46 |
| المنصف المرزوقي<br>المؤتمر من أجل الديمقراطية | 4180921 | %33,43 |
| حمة الهمامي | 529255 | %7,82 |
| محمد الهاشمي الحامدي<br>تيار المحبة | 923187 | %5,75 |
| سليم الرياحي<br>الإتحاد الوطني الحر | 407181 | %5,55 |
| كمال مرجان<br>حزب المبادرة الوطنية الدستورية<br>التونسية | 61441 | %1,27 |
| أحمد نجيب الشابي<br>الحزب الجمهوري | 02534 | %1,04 |
| أحمد الصافي سعيد . مستقل | 07326 | %0,80 |
| منذر الزنايدي. مستقل | 16024 | %0,74 |
| مصطفى بن جعفر | 98921 | %0,67 |
| كلثوم كنو | 28718 | %0,56 |
| محمد الفريخة | 50617 | %0,54 |
| عبد الرزاق الكيلاني | 07710 | %0,31 |
| عبد القادر اللباوي | 4866 | %0,20 |
| العربي نصرة | 4266 | %0,20 |
| حمودة بن سلامة<br>محمد الحامدي | 7375<br>5935 | %0,18<br>%0,17 |

| | | |
|---|---|---|
| محرز بوضياف | 3775 | %0,16 |
| سالم الشابي | 2455 | %0,16 |
| سمير العبدلي | 0545 | %0,15 |
| علي السواربي | 6994 | %0,14 |
| مختار المجاري | 2864 | %0,13 |
| عبد الرؤوف العبادي | 5513 | %0,11 |
| ياسين الشنوفي | 1183 | %0,10 |
| عبد الرحيم الزواري | 7011 | %0,8 |
| نور الدين حشّاد | | |
| مجموع أصوات المترشحين | 5692673 | %100 |
| إجمالي الأصوات | 6663393 | |

الدورة الثانية:

**جدول 06 : يوضح نتائج الانتخابات للدورة الثانية[1]**

| المترشحين | الأصوات | % |
|---|---|---|
| الباجي قايد السبسي نداء تونس | 5297311 | %55,68 |
| المنصف المرزوقي | 5133781 | %44,32 |

فاز السياسي المخضرم قائد السبسي( 88 عاما) مؤسس و رئيس حزب "نداء تونس"، بإنتخابات الرئاسة التونسية في دورتها الثانية التي جرت ليصبح بذلك أول رئيس منتخب بشكل حر و ديمقراطي في تاريخ تونس.

وتعهد السبسي بأن يكون رئيسا لكل التونسيين داعيا مواطنيه إلى نسيان انقسامات الحملة الإنتخابية.

وأعلن شفيق صرصار رئيس " الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات" أن قايد السبسي حصل على 55,68 بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين.

[1] _ الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية /http://www.ALmostakbal.com/tunisie

## ثانيا : معوقات و آفاق التحول الديمقراطي في تونس:

### * معوقات التحول الديمقراطي في تونس:

إن عوامل تعثر مسار الديمقراطي في تونس لا تنفصل كثيرا عن مثيلتها في الدول المغاربية أو بالأحرى في كل دول العربية، ولكن هذا لا ينفي من وجود بعض العوامل الخاصة لكل دولة على حدى تكون أكثر ارتباطا بالبيئة المحلية وعليه فإن حالة الاندماج الذي تعرفه تونس على المستوى المجتمعي نظرا لغياب الانقسامات الدينية والإثنية.[1]

وتتمثل عوائق التحول الديمقراطي فيما يلي:

1-طبيعة القيادة السياسية:

يقصد بذلك الخلفية التاريخية التي يستند عليها بن علي في سياسته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، اذ ارتكزت على قيمتي الامن والاستقرار وهذا راجع إلى الوظيفة الأمنية للرئيس، حيث اشتغل وزير الداخلية ومديرا عاما للأمن الوطني، إن هذه الخلفية العسكرية للرئيس ترتب عنها مفهوم للجنة والصفوة السياسية في المخيلة الشعبية انحصر بمرتدي البذلة العسكرية أكثر من اقترانه بنخبة الفكر والعلوم .

[1] _ عباش عائشة، مرجع سابق، ص 150

2-تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل التوسع في الوظيفة الأمنية:

حيث بدأ هذا التحول بتغيير الخط الفكري للحزب من الحزب الاشتراكي إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، وهذه كمبادرة أولى لبناء شرعية جديدة يستند عليها نظام بن علي، حيث تم اسقاط كلمة حزب من الاسم الرسمي للحزب، وتخلى عن الايديولوجية الاشتراكية بما يتماشى الخطاب اللبرالي، ومن ثم تحول الحزب شيئا فشيئا إلى جهاز أمني أكثر منه سياسي[1].

3-ضعف مؤسسات المجتمع المدني:

وهذا راجع إلى المناخ السياسي الذي تعمل فيه تلك المؤسسات حيث يغلب الطابع السيطرة والرقابة على منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى فقدانها لذمة مالية وهذا يجعل منها أداة في يد النظام لا يمكنها الخروج عن طاعته وهذا ينقص من فعاليتها رغم أنها تمثل نظريا قنوات تسمح بالمشاركة السياسية، وهذا يؤدي إلى أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية في تونس إبان عهد الاستعمار كانت أكثر تنوعا ونشاطا عما أصبحت عليه بعد الاستقلال حيث غلب الطابع التسلطي للنخبة الحاكمة التي تولي اهتماما كبيرا لبناء وتحديث مؤسسات القهر والقمع فبناؤها المؤسسي لم يكتمل بعد.

[1] _ أحمد ولد دادة، الجيش والسياسة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2002 ، ص 90

4-طبيعة المعارضة السياسية

إن انعدام المعارضة السياسية في عملية التحول الديمقراطي لا يعني أنها غير مسؤولة عن تعثر المسار الديمقراطي، والمعارضة هنا وهي بشقيها الاسلامي والعلماني، وهذا الأخير في كثير من الأحيان احتوائه السلطة، أما الآخر فقد همش وقمع عن طريق السياسة الامنية التي انتهجها النظام بهدف حفظ الأمن العام خاصة في ظل الضغط الخارجي الذي يسعى لمحاربة الاسلام باسم الإرهاب.[1]

## ثالثا: آفاق التحول الديمقراطي

1-اقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية: وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية، وتفصيل دور البرلمان، بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإرادة العامة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوة السياسية المختلفة

2-إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة: انجاز انتقال سياسي نحو النظام الديمقراطي من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح من الالتزام، بعيدا عن أشكال التحايل.

[1] _ عباش عائشة، مرجع سابق، ص153

3-إشاعة الثقافة المدنية: إذ من غي الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية تقوم عن المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية.[1]

[1] _ عباش عائشة، مرجع سابق، ص155

## المحور السادس: التحولات السياسية العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

تتم العملية السياسية في الظروف العادية في إطار مؤسسات الدولة، مادامت تلك المؤسسات تستطيع استيعاب القوى الفاعلة في المجتمع وتمثيل مصالحها والتعبير عن تطلعاتها، أما عندما تفشل هاته المؤسسات في القيام بذلك، فإن القوى والمصالح غير الممثلة فيها تضطر إلى العمل خارجها بطرق متدرجة، تبدأ بالمظاهرات والاعتصامات التي تعتمد علي التعبئة الجماعية والفعل المباشر وصولا إلى الانتفاضة أو الثورة، ويأتي التحول السياسي في البلد عن طريق جماعة تملك قوة ما تستخدمها في تغيير الوضع العام في البلاد، وقد تكون هاته القوة عسكرية كامتلاك السلاح أو جماهيرية من خلال التفاف شريحة واسعة من أفراد الشعب حول فكرة تغيير الوضع السياسي، أو سياسية من خلال سيطرة جماعة ذات قناعة معينة على بعض مفاصل الحكم، ويحصل التغيير على شكل مساومات بينها وبين النظام القائم.

تبحث الدول عن مصالحها بشتى الطرق خارج حدود إقليمها من خلال تفاعل الدول مع بعضها في ظل النظام الدولي وما يحكمه من قوانين، ويعد عنصر القوة أهم ما يحدد دور الدول ومكانتها في النظام الدولي، لذا نجد أن القوى العظمى هي من تفرض منطقها والدول الضعيفة غالبا ما عليها إلا الانصياع لإملاءات الدول

العظمى، وخاصة أن الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث تعرف هشاشة فادحة حيث يفتقد كثيرها إلى الشرعية تجاه شعوبها، هذا بجانب ضعف البلد بحد ذاته في تفاعلاته مع بقية الدول العظمى، واضافة إلى عامل القوة توجد الإيديولوجية والتي لها دور مهم في العلاقات الدولية ليس من حيث التأثير فحسب وانما من خلال الاصطفاف، حيث وعلى الصعيد الدولي يظهر محوران رائدان تقود أمريكا أحدهما بجانب الاتحاد الأوروبي وتقود روسيا الآخر بجانب الصين، فهذان القطبان الدوليان يأخذ كل قطب منهما حساب للقطب الثاني عند كل خطوة يقدم عليها، بالإضافة إلى أهمية الطرف الثالث -أي البلد المُتَدخّل فيه- من حيث مكانته الاستراتيجية ومقدراته ومدى توافقه مع سياسات المعسكرين ونحوها، وهو ما يحصل للدول العربية التي لها أبعاد متعددة جعلت قطبا

النظام الدولي تركز على أحداثها بصورة كبيرة، الأمر الذي أثر بشكل كبير في مسار التحولات التي شهدتها في فترة ما بعد 2011[1].

## أولا:الموقف الغربي من التحولات العربية

ينقسم الموقف الغربي إلى محورين: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

[1] _ Brownlee, J., Masoud, T., & Reynolds, A. (2015). The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform. Oxford University Press.

### 1. الولايات المتحدة الأمريكية

اتسم الموقف الأمريكي بـ البراغماتية الشديدة و"التردد المدروس": دعمت إسقاط بعض الأنظمة (مثل نظام مبارك) حين شعرت أن النظام فقد القدرة على حماية المصالح الأمريكية.

تجنبت التدخل العسكري المباشر إلا حين تعلق الأمر بمصالح إستراتيجية مركزية (كما في ليبيا بواسطة حلف الناتو).

سعت إلى توجيه مسار التحول بما يضمن:

أمن إسرائيل،

منع صعود قوى معادية،

السيطرة على حقول الطاقة ومسارتها،

الحيلولة دون توسع النفوذ الروسي أو الصيني.

هدفها الأساسي كان إدارة التحول وليس دعمه كقيمة ديمقراطية.[1]

### 2. الاتحاد الأوروبي

بيحاول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من التحولات بعد أن رأى أنها:

فرصة لضبط الهجرة غير الشرعية،

فرصة لتوسيع المجال الاقتصادي الأوروبي جنوب المتوسط،

[1] _ Huntington, S. P. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. University of Oklahoma Press.

مناسبة لفرض نموذج "الجوار الأوروبي."

وقد عبر الاتحاد في بيان 9 مارس 2011 عن ضرورة "عدم الوقوف موقف المتفرج" والدعم النشط للتحولات العربية. لكن هذا الدعم لم يكن خالصًا لوجه الديمقراطية، بل كان قائمًا على مصالح اقتصادية وترتيبات أمنية.

**ثانيا: الموقف الروسي والصيني:**

***روسيا**

تعاملت روسيا مع التحولات العربية كتهديد مباشر لمصالحها: خشيت أن تتحول الثورات إلى نماذج "ثورات ملوّنة" موجهة ضد حلفائها. دعمت النظام السوري سياسيًا وعسكريًا. رفضت أي تدخل دولي يطيح بالأنظمة التي ترتبط بمصالحها العسكرية والاقتصادية، خاصة صفقات السلاح والوجود في المتوسط. أصبحت روسيا لاعبًا أساسيًا في سوريا، وهو ما شكل نقطة تحول كبيرة في مسار الانتفاضة السورية.

**2 .الصين**

وقفت الصين موقفًا "هادئًا وحذرًا" قائمًا على:

احترام سيادة الدول،

رفض تغيير الأنظمة بالقوة،

المحافظة على استقرار الأسواق وممرات التجارة. بخلاف روسيا، كانت الصين أقل انخراطًا سياسيًا وأكثر تركيزًا على الجانب الاقتصادي.

### ثالثا: مواقف القوى الإقليمية

أن القوى الإقليمية الثلاث الكبرى (تركيا – إيران – إسرائيل) لعبت أدوارًا مباشرة للغاية في التأثير على مسارات التحولات.

**تركيا**

سعت تركيا إلى استثمار اللحظة التاريخية للربيع العربي بإظهار نفسها "نموذجًا ديمقراطيًا إسلاميًا" ناجحًا. اتخذت مواقف داعمة للانتفاضات، خصوصًا في: تونس، مصر، ليبيا، سوريا (قبل التحول نحو دعم مجموعات مقاتلة).لكن سرعان ما اصطدمت سياساتها بصعود الأنظمة المناهضة للإسلاميين، ما جعل نفوذها يتراجع نسبيًا.

**2 .إيران**

رأت إيران في التحولات العربية فرصة لتوسيع نفوذها :

دعمت النظام السوري لتحافظ على خط إمداد حزب الله.

وظفت الطائفية لمصلحتها في المنطقة.

تدخلت سياسيًا وعسكريًا في اليمن والعراق بدرجات متفاوتة .

تفسير إيران للتحولات كان يقوم على "الصحوة الإسلامية"، لكن هذا الخطاب لم يجد صدى واسعًا في العالم العربي.

**الكيان الصهيوني**

اتخذت إسرائيل موقفًا براغماتيًا هدفه: منع أي تغيير يؤدي لصعود قوى قد تهدد أمنها، دعم القوى التي تضمن الاستقرار وعدم المساس بالحدود والمعاهدات، استثمار الفوضى العربية لتعزيز مكانتها الإقليمية.

بالنسبة لإسرائيل، أسوأ سيناريو هو "ديمقراطيات قوية معادية لها"، لذلك فضلت أن تبقى دول الجوار إما: ضعيفة، أو منشغلة بصراعات داخلية، أو تحت أنظمة قابلة للتفاهم معها.

## رابعا: النظام العربي ومعوقات التحول

أن العالم العربي لم يكن في وضع يسمح له بدعم التحولات:

انقسام عربي حاد بين محورين سياسيين.

تدخلات مالية وإعلامية مباشرة في دول الربيع العربي.

استخدام الإعلام لخلق روايات مضادة للثورات.

غياب المؤسسات العربية المشتركة القادرة على إدارة الأزمات. هذا جعل الانتفاضات هشة وسهلة الاختراق والتوجيه.

## تأثير الطائفية والقبلية

تتعلق بالدور العميق للبُنى الاجتماعية في التحول العربي، مؤكدًا أنّ الولاءات التقليدية (قبلية، طائفية، عشائرية) كانت من أكبر العوائق أمام بناء تحول ديمقراطي حقيقي.

### 1. الطائفية

لعبت دورًا مركزيًا في سوريا والعراق والبحرين واليمن.

أسهمت في تحويل الانتفاضات إلى صراعات أهلية. استعملتها الأنظمة لتفتيت وحدة الشعوب.[1]

[1] _ Anderson, L. (2011). Demystifying the Arab Spring. Foreign Affairs, 90(3), 2–7

## المحور السابع: التحول الديمقراطي في إفريقيا بين النجاح، الاخفاق والتحدي

لقد عززت عملية التحول الديمقراطي ثقافة الانتخابات الدورية، بيد انها افضت في أحد جوانبها إلى الصراعات العنيفة المرتبطة بالانتخابات. وبينما ارتفعت وتيرة عمليات التحول الديمقراطي في الألفية الجديدة، فإن صناديق الاقتراع قد فاقت في أحيان كثيرة الانقلابات العسكرية من حيث عمليات العنف والدمار المصاحبة لها.

أولا: أكثر نماذج التحول الديمقراطي نجاحًا في إفريقيا. بينما حققت بعض الدول نجاحًا مطردا في الدمقرطة بالانتخابات لم يحظ كثير من الدول الأخرى بهذا القدر من النجاح. وتعد تجارب دول غانا ونيجيريا و زامبيا والسنغال أكثر الحالات نجاحًا؛ فعلى سبيل المثال، في غانا بالرغم من الانتخابات التأسيسية، والتي أُجريت عام 1992 ، حققت الدولة قفزات كبيرة في التحول الديمقراطي. وتعتبر عناصر انتظام الانتخابات والحرية والعدل والدرجة العالية من التنافس والمصداقية وسلامة أجوائها أهم عناصر نجاح التحول.

وفي العديد من الدول الأخرى مثل ليبيريا والسنغال و زامبيا، تعتبر الانتخابات المنتظمة ودرجة التنافس المرتفعة وتدوير السلطة وخسارة الرؤساء القائمين بعض أهم سمات التطور الديمقراطي. وتأخذ درجة الكمال الكبير أشكالًا عدة؛ فعلى سبيل

المثال في ليبيريا والسنغال لم يظهر فائز خلال الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية عامي 2012 /2018 على التوالي.

كما أدى كلا الاستحقاقين الانتخابيين إلى تبادل للسلطة وهزيمة الحزب الحاكم. وفي حالة السنغال، فقد أدت انتخابات عام 2012 إلى هزيمة الرئيس الحاكم، عبد الله واد، أمام ماكي صال، من حزب التحالف الجمهوري. وفي حالة زامبيا، فقد فاز مايكل ساتا على الرئيس الحاكم، روبيا باندا، خلال الانتخابات الرئاسية عام 2011.[1]

إلا أن التحولات الديمقراطية لم تأخذ منحى مشابها في حالات عديدة أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح في حالات الدول العربية الواقعة في الشمال الإفريقي، وخاصة مصر وليبيا وتونس. ففي معظم هذه الحالات، كانت مساحة الديمقراطية محدودة للغاية وتم خنقها بوجود أنظمة سلطوية قديمة. وتتجلى الميول السلطوية في هذه الدول بطرق عديدة تشمل الديكتاتورية.

ثانيا: تفسير نجاحات واخفاقات التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية. يمكن تفسير نجاح التحولات الديمقراطية في الحالات المذكورة من خلال عوامل عدة تشمل استقلالية ومهنية الهياكل الانتخابية والإدارية والتنسيق بين أطراف المعارضة والإصرار المتنامي للمواطنين والاستخدام المتنامي لوسائل التواصل

[1] _ Boafo-Arthur, K. (2006). Political liberalization and democratization in Ghana. African Journal of Political Science, 11(1), 59–83.

الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة والدور الداعم للمجتمع الدولي... إلخ. كما مكن استقلال لجان الانتخابات في غانا، ومؤخرا في نيجيريا، من بسط درجة معقولة من السلطة على دورات الانتخابات واجراءاتها. وقد دعمت سلسلة من مبادرات الإصلاح الانتخابي درجة المهنية والقدرات الإدارية والفاعلية الخاصة بلجان الإدارة الانتخابية في كلا البلدين. فعلى سبيل المثال، كانت عملية تطبيق التوصيات المهمة لتقرير لجنة الإصلاح الانتخابي للقاضي أويس ذات صلة وثيقة بالحالة النيجيرية. وفي غانا، فإن رئيس لجنة الانتخابات يُمنَح أمانًا على منصبه حسب القانون بحيث لا يستطيع الرئيس عزله من بعد تعيينه إلا نتيجة انتهاك واضح للدستور.[1]

علاوة على ذلك، ففي معظم الحالات الناجحة والتي شيدت تبادلًا للسلطة و/أو هزيمة رئيس قائم على وجه الخصوص، فإن الصفة المشتركة بين هذه الحالات كان التنسيق الفعَّال بين أحزاب المعارضة. وقد كان هذا العامل ذا دلالة واضحة في الانتخابات العامة في نيجيريا عام 2015 حيث استطاعت أحزاب المعارضة الرئيسية أن تندمج وبالتالي أن تجمع مواردها وأن تنسق أنشطتها بشكل أفضل والذي أدى إلى نجاح انتخابي للمعارضة.

[1] _ Levitsky, S., & Way, L. A. (2010). Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the Cold War. Cambridge University Press.

كما يُعتبر تصاعد درجة إصرار المواطنين عاملًا أساسيًا لنجاح الديمقراطية في هذه البلدان؛ فلم يعد الناخبون راضين بالاقتراع فقط بل أيضًا أصبحوا يبدون اهتماما شديدًا بما سيحدث لأصواتهم الانتخابية. بعبارة أخرى، يريد المواطنون فعل كل ما يسمح به القانون لضمان أن أصواتهم سيكون ليا أثر فعلي على عكس ما كان يحدث في الماضي وخاصة ما حدث في نيجيريا عام 2011 . وهناك ثلاثة عوامل على الأقل أسهمت في هذا التطور.

أولًا: وجود العديد من منظمات المجتمع المدني التي تَكَرس وجودُها لتعزيز قيم الديمقراطية والعمل على تثقيف الناخبين والتدخل مع أطراف انتخابية محورية مثل اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية. ويعتبر مركز الديمقراطية والتنمية ومؤسسة والمبادرة الشبابية للمناصرة والنمو والتقدم أمثلة مهمة في نيجيريا[1].

ثانيًا: حدث ارتفاع كبير في مستوى الوصول إلى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في هذه الدول وقد أصبحت أدوات مثل الإنترنت والهاتف المحمول والفيس بوك و تويتر وسائل مهمة للحشد في هذه البلدان.

وعلاوة على ذلك، فقد كان المجتمع الدولي مصدر دعم لعمليات الدمقرطة من خلال توفير الدعم التقني والمادي للجان الانتخابية في هذه الدول.

[1] _ Brownlee, J. (2012). Authoritarianism in an age of democratization. Cambridge University Press.

وقد أدى فشل بعض هذه الأنظمة الجديدة في تعزيز المساءلة، وخصوصًا بالتعاطي مع تركات عقود من الديكتاتورية من خلال مبادرات قضائية مرحلية، إلى تعقيد المشكلة.

وقد كان من الممكن لمثل هذه المبادرات أن تواجه انتهاكات قديمة لحقوق الإنسان والمعاناة المرتبطة بهذه الانتهاكات. ولكي نفهم أهمية هذا العامل بشكل أفضل يجدر بنا أن نلاحظ أن تميز التجربة التونسية يمكن تفسيره من خلال "الاستشارة المجتمعية الواسعة في قضية العدالة الانتقالية" والتي أدت إلى صياغة قانون لعدالة الانتقالية في هذه الدولة.

ثالثا: التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي. إن المسارات و المآلات المحتملة لسياسات التحول الديمقراطي والتعددية في إفريقيا، منذ تسعينات القرن الماضي، يمكن النظر إليها وفق مجموعة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية الآتية:

*تسميع السياسة من قبل النخب الإفريقية: وهو ما يعني افتقار أفريقيا، فبرغم المكاسب التي تحققت في النصف الثاني من التسعينات دخلت إفريقيا الألفية الجديدة، وبها أكثر دول العالم فقرا. لقد كان معدل الدخل الفردي أقل مما كان عليه في الستينيات، ومن أبرز أمثلة فساد النخبة الحاكمة ظاهرة تأسيس عائلات حاكمة،

وتورط أبناء الرؤساء في الفساد، كما أن كريم واد نجل الرئيس السنغالي السابق أودع السجن لتورطه في ممارسات فاسدة[1].

لقد كان التحدي المطروح دائما يتمثل في كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل من أن يتم تفويضها من قبل الجيش. لقد كان موقف الجيش في إفريقيا مختلطا وملغزا في بعض الأحيان من عملية التحول الديمقراطي، وكثير من الدراسات الحديثة عن التحول الديموقراطي في إفريقيا تميل بوضوح إلى التقليل من أهمية مساهمة الجيوش في التحول الديمقراطي.

سياسات التهميش والافقار: من الملاحظ أن نهاية الحرب الباردة شيدت لبعض الوقت تراجعا متزايدا في اهتمام القوى التقليدية بإفريقيا في النظام الدولي، حيث بدأت فرنسا في تقليص وجودها في نطاقها الفرانكفوني الإفريقي. كما توجه الغرب صوب دول الكتلة الاشتراكية السابقة، ولكن سرعان ما أدى الاهتمام الصيني المتزايد بإفريقيا إلى عودة الاهتمام الغربي الاستراتيجي بهذه القارة، فقد أضحت البلدان الإفريقية موضوعا لأنماط جديدة ومتعددة من التدخل والصراع، وذلك من أجل النفوذ والحصول على الثروات، بين قوى قديمة، وأخرى جديدة صاعدة وكطامحة كالصين والهند.

[1] _ Southall, R. (2003). The ANC and the transition to democracy in South Africa. Indiana University Press.

ومن ثم تصبح القضية متمثلة في تهميش إفريقيا كما جرى في معارك التكالب الأول، بل أضحت موضوعات التكالب الثالث تعني مزيدا من ادماج إفريقيا في النظام الدولي، ومع ذلك فإن هذا الادماج يعني استمرار سياسة نهب الثروات الإفريقية على نحو ما أشار إليه "والتر رودني" بقوله: إن تنمية أوروبا كانت على حساب افقار إفريقيا.

## خاتمة

ختاما، يتبين من خلال هذه المطبوعة أن التحولات السياسية تمثل أحد أكثر الموضوعات تعقيدًا وحيوية في حقل الدراسات السياسية المعاصرة، لما تنطوي عليه من تداخل بين الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدولية. فقد أظهرت الدراسة أن التحول الديمقراطي ليس حدثًا ظرفيًا أو قرارًا معزولًا، بل هو سيرورة مركبة تمر بمراحل متعددة، تتفاعل فيها إرادات الفاعلين السياسيين مع بنى المجتمع ومحددات البيئة الدولية.

كما أبرزت المحاور النظرية المختلفة – التحديثية، والبنيوية، والانتقالية – تعددية المقاربات التفسيرية لمسارات التحول، مما يؤكد أن فهم الظاهرة لا يمكن أن يتم من منظور أحادي، بل يستدعي قراءة تحليلية مقارنة تراعي خصوصيات السياقات الوطنية واختلاف الشروط الموضوعية لكل تجربة. وفي هذا الإطار، شكلت الحالة التونسية نموذجًا تطبيقيًا مهمًا لتحليل بيئة التحول الديمقراطي، سواء من حيث العوامل الداخلية المرتبطة بأزمة الشرعية والمشاركة والتنمية، أو العوامل الخارجية المرتبطة بتأثير النظام الدولي والضغوطات الإقليمية والدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نجاح مسار التحول الديمقراطي يظل رهينا بمدى قدرة النخب السياسية على إدارة المرحلة الانتقالية بحكمة، وتعزيز ثقافة التوافق، وترسيخ مؤسسات دستورية فعالة، وضمان التوازن بين متطلبات الاستقرار

السياسي ومقتضيات المشاركة الشعبية. كما أن ترسيخ الديمقراطية لا يتحقق بمجرد تغيير القواعد الدستورية، بل يتطلب بناء ثقافة سياسية داعمة، ومجتمع مدني فاعل، وتنمية اقتصادية واجتماعية تقلص من فجوات التهميش والإقصاء.

وعليه، فإن دراسة التحولات السياسية تظل مجالًا مفتوحًا للبحث والتحليل، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، والتي تفرض على الباحثين والطلبة تعميق أدواتهم المنهجية وتعزيز قدراتهم النقدية لفهم ديناميكيات التغيير السياسي واستشراف مآلاته المستقبلية. ومن ثم، تسعى هذه المطبوعة إلى أن تكون لبنة معرفية تسهم في تكوين رصيد علمي رصين لدى طلبة السنة الثالثة ليسانس، وتمكنهم من مقاربة قضايا التحول السياسي بوعي نظري وتحليل مقارن متزن.

## قائمة المراجع

1- بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008

2- بوحنية قوي و(آخرون)،الانتخابات والتحول الديمقراطي.عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011

3- Samuel Huntington, traduit par: Fancaise burgeess. Troisiéme vague: les democration de la fin xxSiecle (Paris: édition nouveau).1996

4- عبد الغفار شاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004

5- جي هيرميت، هل هو عمر الديمقراطية؟. ترجمة: سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية القاهرة: مركز مطبوعات اليونيسكو، العدد 128 ، 1991

6- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان. بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994

7- محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005

8- إلهام نايت سعدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي في: كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر ، 2005

9- عطاء الله سمية، دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وارساء الحكم الراشد، "نموذج الجزائر".مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، بسكرة: 2013

10- محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز الوحدات العربية، 2000

11- بلخيرة محمد، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية. رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية جامعة، الجزائر: 2003-2004

12- Linz.Juan and Stepan, Problem ofdemocratic transition and consolidation: Southern Europe,

13- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي2002-2003، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، السياسية، 2003

14- شهرزاد صحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب).مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013

15- ابتسام هلى مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام 1990-2004، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: 2007

16-Huntington, Samuel. The third ware democratistion in the late tzentiethGentury. (Norman

17-London: university of Oklahoma Press, 1991.

18- قطاف تمام أسماء: دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا، مذكرة مقدمة لاستكمل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013

19- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية 2003

20- محمد مختار قنديل، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2012

21- فايز ربيع، الديمقراطية بين التأميل الفكري والمقاربة السياسية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004

22- محمد عسال وايمان بومزبر، مراحل التحول الديمقراطي، Read30.amuntada.com

23- علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة. بيروت: محد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007

24- علي خليفة الكواري و(آخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2012

25- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية. دراسة حالة الجزائر 1988-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009

26- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000

27- بهاء الدين محمد، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.مجلة الحوار المتمدن، العدد 3425، 2011

28- متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

29- محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني.القاهرة: دار الأمل للطباعة والنشر، 2004

30- كيوان أمين، عوامل التحول الديمقراطي: ،www.alanaba.com

31- الأنباري شاكر، نحو مزيد من الديمقراطية، www.elghad.To

32- رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب.الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006

33- هشام إبراهيم، آليات وعوامل التحول الديمقراطي. من الموقع http/www.nahar.com

34- أسامة معقابي، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس 1987-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011

35- بشير مغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات، /http//www.hewaraat.com/Forum

36- أحمد زايد، علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية. القاهرة: مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005

37- ديدي ولد السالط، الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة. المستقبل العربي، عدد 356، 2008

38- نبيل كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، دامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية، 2008،

39- رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمراجعة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. المستقبل العربي، عدد 335، 2006،

40- إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003

41- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة العامة قضايا ومداخل نظرية. بنغازي: منشورات جامعة فاريونس 1998

42- عبد الرحمن احمد بوخرس، من قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا. السودان: مطابع شركة السودان للعملة الموحدة، 2007

43- محسن المحسن، المداخل النظرية المركزة على التحول الديمقراطي، www.alkhbar.com

44- محمد ياقوت، المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، http//jornalarab./38123.arbe

45-Philip.c.CHmitter, « More liberal, preliberal », journal of democracy.No1.1995.

46- محمد مصطفى الزمزمي، تونس الاسلام الجريح. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2006

47- Publication du sécrétrait d'etat a l'information, tunisie en berf, tunisie : Société d'art graphique 1975,

48- الصافي سعيد، "بورقيبة" سيرة شبه محرمة. قراءة سوسيولوجية في التاريخ التونسي من الموقع، Manifest.univ.ougla.dz

49- جميل مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية، (دراسة حالة: مصر، سوريا، تونس).لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

50- أحمد منيسي وآخرون، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس. مصر: دار القلم للنشر والتوزيع، 2010

51- محمد كورو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1989

52- خالد النجار، مؤامرة جانفي ومحاكمة قفصة.الوطن العربي، العدد 95، 1989

53- AHMAD TLILI, lettre au Président Bourguiba. éditée Tunis, 1988,

54- عبد العزيز الثعالبي، الكلمة الحاسمة. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، 1989

55- بن علي الدستور التونسي أول دستور في العالم العربي من الموقع، http/www.alriyad/1.com

56- الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة من الموقع، www.aljazeera.net./news/arabic

57- سعدي محمد الخطيب، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 ،

58- قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، دساتير الدول العربية. بيروت: منشورات الحلبي، 2005 ،

59- محمد المهدي شين، التحول في تونس...أسباب .... معوقاته....وتداعياته. من الموقع، http://www.REGIONALSTUDIES.tk،

60- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981 ،

61- تسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

62- عبد الوهاب يوسفي، تونس بعد الاستقلال، من الموقع http://www.ALmadina.com،

63- عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. (مركز الجريدة للدراسات) من الموقع: .http//Studies.aljazeera.net

64- مالك خلف البزيرات وأحمد عبد الوهاب الحتاتنة، الثورة التونسية.الكرك: النشور الفكري الحر، 2011

65- بشير الحامدي، الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع، 2011

66- عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011 ،

67- يوسف البمراوي: التحول الديمقراطي في العالم العربي، من الموقع، www.ALNAD.NET

68- عباش عايشة ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة جامعة يوسف بن خدة-الجزائر:2008،

69- السيد ياسين ، الاصلاح العربي بين الواقع السلطري والسراب الديمقراطي. مصر: دار ميريت، 2005

70- La transition, ‘‘Rafaa Ben Achour et Sana Ben Achour, démocratique en Tunisie: entre légalité constitutionnelle et légitimité révolutionnaire’ ’apparaitre dons la revue française de droit constitutionnel .2012.

71- هل وصلت تونس إلى بر الأمان. من الموقع ،www.akbar.com

72- الإصلاح الدستوري في تونس. من الموقع

www.MOSTAKBAL.com،

73- تونس بلا رئيس مجلة العرب. 28 مارس 2005 ، العدد 980

74- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية،

75- محمد علي، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة

www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF،

76- علي محمد، الدولة بعد الثورة. قوانين...، مراسيم، من الموقع

.Salemlabiadh.blogspot.com

77- يوسف مأمون، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام. من الموقع

Zawaya.magharebia.com

78- زيادة رضوان، الأهمية القصوى للفصل بين السلطات. من الموقع

ALHiwar.org

79- الهيئة العليا للانتخابات من الموقع، www.isie.tn

80- Bref bilan du 230 october 2011 », Le Maghreb magazine. No 3 du 18-11-2011.

81- تحليل سياسي، في ضوء النتائج الأولية للانتخابات. جيدة الصباح العدد،

1601

82- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي 2012 . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

83- صلاح الدين الجوشي، الاستقالات عرت أزمات الأحزاب الداخلية hhttp://www.attounissia.com.tn/detais،

84- الانتخابات التشريعية التونسية، تحليل سياسي.( 2014 ) من الموقع www.aljazira.com،

85- عزوف الشاب عن المشاركة في الانتخابات.( 2014 )، من الموقع www.Tunisie.com./élection/

86- حسان عيادي، حركة النداء تونس: شبح الاستقالات يعود Google/IAKWIX

87- لزهر العكرمي، سليم الرياحي ظاهرة مالية لا علاقة لها بالواقع السياسي والإنتخابي http//google/mjixGF،

88-محمد الحرموني، نتائج الانتخابات... رسالة شعب وأسئلة شعب وأسئلة للتفكير. جريدة الضمير

89- ابراهيم حسن، بعد قبول ملفاتهم للترشح

http/www.mosaique.FM.net،

90- الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية

/http://www.ALmostakbal.com/tunisie؛

91- أحمد ولد دادة، الجيش والسياسة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2002

92- Brownlee, J., Masoud, T., & Reynolds, A. (2015). The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform. Oxford University Press.

93- Huntington, S. P. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. University of Oklahoma Press.

94- Anderson, L. (2011). Demystifying the Arab Spring. Foreign Affairs, 90(3),

95- Boafo-Arthur, K. (2006). Political liberalization and democratization in Ghana. African Journal of Political Science, 11(1),

96- Levitsky, S., & Way, L. A. (2010). Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the Cold War. Cambridge University Press.

97- Brownlee, J. (2012). Authoritarianism in an age of democratization. Cambridge University Press.

98- Southall, R. (2003). The ANC and the transition to democracy in South Africa. Indiana University Press.